وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون بتيارت

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

أثر السياسة الطاقوية على مستقبل النمو الاقتصادي

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر

تخصص: إدارة مالية

من إعداد الطالبتين:

- دحماني صارة
- سحون سامية

تحت إشراف الأستاذ:

- د.مداني بن شهرة

أستاذ التعليم العالي

لجنة المناقشة:

بلخضر نصيرة	أستاذة محاضرة –أ–	رئيسا
مداني بن شهرة	أستاذ التعليم العالي	مقررا
هرقون تفاحة	أستاذة مساعدة –أ–	مناقشا

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: ....

السنة الجامعية 2018–2019

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى: "إِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ۖ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ"

أحمد الله تعالى وأشكره وأستعين به في كل شيء

ومن لايشكر الناس لا يشكر الله

اللهم أعنا على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك، اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت

ولك الحمد بعد الرضا على نعمة الهدايا والإرشاد والتوفيق

بشعور غامر بالتقدير والوفاء نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف المحترم "مداني بن شهرة"، اعترافا

منا بجميله أولا على قبوله الإشراف على الموضوع وعلى إشرافه وتوجيهاته ونصائحه .

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى كل من تفضل وأثرى جوانب هذا البحث سواء برأي أو توجيه أو نصيحة

أو ساهم في هذا العمل ولو بجزء يسير

ونسأل الله عز وجل أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم وأن ينفعنا به وينفع غيرنا .

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى:

التي جعلت الجنة تحت أقدامها ريحانة حياتي وبهجتها التي غمرتني بعطفها وأنارت لي درب حياتي بحبها وكانت لي الصدر الحنون والقلب العطوف إلى... أمي الغالية.

الذي رباني على الفضيلة والأخلاق وكان لي ذرع الأمان الذي أحتمي به والذي وفر لي متطلبات النجاح والتفوق ووجهني إلى طريق الخير إلى... أبي العزيز الغالي حفظه الله وأطال في عمره.

إلى:

روح جدي رحمة الله عليه ..... الى جدتي الغالية

إلى:

الشموع التي أنارت لي مشواري: امين، حبيب، وليد

إلى:

أخواتي الحبيبات: خيرة، فاطيمة، رابحة، نينة، فوزية

و الكتاكيت الصغيرة: سيف، أنس ، إلينا، نرجس، فايزة

إلى

رفيقات دربي صديقاتي العزيزات : مريم.....سهام.....زوبيدة..... لامية

إلى:

إلى كل عائلتي بالخصوص عائلة دحماني وعقداد وأخص بالذكر كل من خالي عمر وعمي محمد

إلى:

الصديقة والأخت التي شاركتني في هذا العمل ..... سامية

إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في عملي هذا.

صارة

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى: الذي رباني على الفضيلة والأخلاق وكان لي ذرع الأمان الذي أحتمي به والذي وفر لي متطلبات النجاح والتفوق ووجهني إلى طريق الخير إلى أبي العزيز الغالي حفظه الله وأطال في عمره.

والقلب التي جعلت الجنة تحت أقدامها ريحانة حياتي وبهجتها التي غمرتني بعطفها وأنارت لي درب حياتي بحبها وكانت لي الصدر الحنون العطوف إلى أمي الغالية.

إلى:

جدتي الغالية أطال الله في عمرها

إخوتي وأخواتي ضاوية وفاطمة، واخص بالذكر سلمى وهناء

إلى:

الكتاكيت الصغيرة: محمد، نجوى أحمد إشراق

إلى

رفيقات دربي صديقاتي العزيزات: سهام..... مريم ..... زوبيدة

إلى:

الصديقة والأخت التي شاركتني في هذا العمل..... صارة

إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في عملي هذا.

سامية

ملخص :

أحدث النفط ثورة في اقتصاديات الدول المنتجة له، لكن الثراء الذي نتج عنه قلل من أهمية التنويع الاقتصادي في نظر تلك الدول. وبالرغم من اعترافها بخطورة هذه المشكلة و أنها وقعت في فخ نقمة وفرة الموارد، إلا أنها مازالت تعتمد اعتمادا كبيرا على الإيرادات النفطية في بناء موازناتها العامة بجزء كبير منها، فهناك العديد من العوائق التي تسببت في تحجيم خطط التنويع الاقتصادي إلى ما يشبه الحلقة المفرغة، و هذا لمبالغتها في الاعتماد على مادة النفط من أجل الحد من الآثار السلبية لإيراداتها على مختلف مؤسساتها. و تعتبر الجزائر اليوم أمام معضلة حقيقية فأمام التقلبات الشديدة في أسعار النفط أصبح إيرادها لا يغطي موازنتها الاقتصادية الكلية ومن المهم الآن أن تسرع في تطوير خطة بديلة لاقتصادها و التفكير جديا بتنويعه و الابتعاد عن النفط كركيزة أساسية لبناء اقتصاد غير معتمد أساسا على النفط و الغاز.

الكلمات المفتاحية: الموارد الناضبة، الريع النفطي، التنويع الاقتصادي

Abstract :

Oil made a revolution in the economies of the countries producing it, yet the wealth that resulted inbit reduced the importance of economic diversification in the eyes of those countries, despite its recognition of the seriousness of this problem and the fact that it has fallen into the trap of resource abundance, it still relies heavily on oil revenues to build its public budgets in a large part. There are many obstacles that have constrained economic diversification plans to the point of vicious circle, and this is to exaggerate the dependence on oil to reduce the negative effects of its revenues on various institutions,

Algeria today is in the face of a real dilemma in the face of exestreme fluctuations in oil prices, has resulted in the revenue failingn to cover its macroeconomic budget and it is important now to accelerate it’s developing an allternitive plan for it's economy and think seriously of making it a diverse one and move away from oil as a substrate essential to build an unsupported economy mainly on oil and gas.

Keywords: Exhaustible resouces, oil rents, Economic diversification.

الموضوع	الصفحة
شكر وتقدير	
اهداء	
الملخص	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول والأشكال	
مقدمة	أ
الفصل الأول: الموارد الناضبة واقتصاديات الريع النفطي	
تمهيد	**08**
المبحث الأول: اقتصاديات الموارد الطاقوية الناضبة	**09**
المطلب الأول: مدخل إلى اقتصاد الموارد الطاقوية الناضبة وأهميته	**09**
المطلب الثاني: أنواع ومصادر الموارد الطاقوية الناضبة	**14**
المبحث الثاني: اقتصاديات السوق العالمية لقطاع النفط	**19**
المطلب الأول: العرض والطلب العالمي للنفط	**19**
المطلب الثاني: التجارة العالمية للنفط	**26**
خلاصة	**28**
الفصل الثاني: الريع النفطي والأسباب الاقتصادية المفسرة له	
تمهيد	**30**
المبحث الأول: الريع النفطي ونظرياته	**31**
المطلب الأول: الريع في أدبيات الاقتصاد	**31**
المطلب الثاني: اقتصاديات الريع النفطي	**39**
المبحث الثاني: الأسباب الاقتصادية المفسرة لنقمة وفرة الموارد	**43**
المطلب الأول: تقلبات أسعار النفط	**43**

المطلب الثاني: تقلبات أسعار صرف العملات 49

خلاصة 54

الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري وعلاقته بريع النفط

تمهيد 56

المبحث الأول: إمكانات الجزائر النفطية 57

المطلب الأول: احتياطي وإنتاج النفط في الجزائر 57

المطلب الثاني: استهلاك وتصدير النفط الجزائري 64

المبحث الثاني : نحو إستراتيجية مثلى لتنويع مصادر الإيرادات العامة في الجزائر 69

المطلب الأول : التوظيف الأمثل للعائدات النفطية في الجزائر 69

المطلب الثاني: سبل مكافحة الفساد في الجزائر 72

خلاصة 75

خاتمة 77

قائمة المصادر والمراجع 81

قائمة الجداول:

الجداول	العنوان	الصفحة
الجدول رقم (3–1)	تطور الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام في الجزائر خلال الفترة (1995-2017)	**58**
جدول رقم(3–2)	الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي في الجزائر خلال الفترة(1995-2017)	**60**
الجدول رقم(3–3)	كميات إنتاج النفط الخام في الجزائر خلال الفترة (1995 – 2017)	**62**
الجدول رقم(3–4)	كميةإنتاج الغاز الطبيعي المسوق في الجزائر خلال الفترة (1995 – 2017)	**63**
الجدول رقم(3–5)	كمية استهلاك وتصدير النفط الخام الجزائري خلال الفترة (1995 – 2017)	**65**
الجدول رقم (3–6)	كمية استهلاك وتصدير الغاز الطبيعي الجزائري خلال الفترة (1995 – 2017)	**67**

قائمة الأشكال:

الشكل	العنوان	الصفحة
الشكل (1–1):	استهلاك الطاقة الأولية في العالم حسب مصدرها لسنة 2009	**12**

مقدمة

صدق تشرشل السياسي والقائد العسكري البريطاني عندما قال مقولته الشهيرة من ملك النفط ملك العالم حيث ان النفط أصبح الطاقة المهيمنة، حتى وصل إلى أن يكون المنتج الاستراتيجي بامتياز ولكن الأفكار التي أتى بها بعض الاقتصاديين في كتاباتهم حول نقمة وفرة النفط تطرح علامة استفهام هامة جدا لأن بعض الدول جعلت منه نعمة في حين أن العديد منها أصابتها نقمة النفط لكن في نهاية المطاف يمكن تجاوز نقمته عبر مجموعة بدائل وعلاجات ناجعة.

على المستوى العالمي، فان النفط ينال اهتمام الدول الصناعية المعنية بالاستيراد بالخصوص لما يمثله لها من أهمية ومع نمو الاقتصاد العالمي ونشوء أقطاب اقتصادية تنافسية زادت أهمية النفط فوضعت له استراتيجيات متعددة غايتها الأساسية كيفية السيطرة على المخزون العالمي وتامين إمدادات النفط إليها حيث باتت مسالة تامين النفط بالنسبة لها مسالة حيوية ومصيرية.

وعلى المستوى المحلي، فقد كان اعتماد الجزائر منذ الاستقلال على ثروة النفط أساسيا خلال مسيرتها التنموية حيث أصبح المحرك الأساسي للاقتصاد الجزائري وتحول من فرضية اقتصاد القوة بامتلاكه للنفط إلى نقمة وفرته نتيجة انحياز العوائد عن مسارها الحقيقي للتوظيف في العملية الإنتاجية والبقاء مع إشكالية المصدر الواحد للمداخيل وأصبحت هناك علاقة ارتباط بين الاقتصاد الوطني وموارده الأولية إذ أضحى تحديد وضعيته بالاستقرار أو بالاختلال يتوقف على حركة أسعار النفط وعوائده ما جعله عرضة للصدمات الخارجية.

ومن هذا المنطلق فقد بات من الضروري التفكير في الخروج من دائرة الاعتماد على النفط فقط في إيرادات الجزائر، لمدى خطورة المأزق الاقتصادي والاجتماعي والأمني الذي سينجم عن الاعتماد الكبير والمطلق عليها.

ونلخص إشكالية الدراسة من خلال طرح السؤال التالي: إلى أي مدى يساهم المتغير الطاقوي في التأثير على النمو الاقتصادي ؟

الأسئلة الفرعية:

- هل يعتبر النفط بالنسبة لاقتصاديات البلدان المنتجة نعمة أم نقمة؟
- ما هي العوامل المؤثرة في العرض والطلب العالميين على النفط؟
- ما هي أثار وانعكاسات تقلبات أسعار النفط على كل من الدول المنتجة والدول المستوردة للنفط؟

فرضيات البحث:

اعتمادا على التساؤل الرئيسي للإشكالية يمكن صياغة الفرضيات التالية:

1) يعتبر النفط العامل الأساسي في صياغة برامج التنمية في الجزائر، وذلك باعتبار اقتصاد الجزائر اقتصاد ريعي يعتمد على الإيرادات النفطية.
2) تساهم حركة أسعار النفط في تحديد وضعية الاقتصاد الجزائري ومؤشراته استقرارا أو اختلالا.

أسباب اختيار الموضوع:

- الاهتمام الشخصي بموضوع الموارد الطبيعية بشكلها الواسع، وخاصة منها النفط.
- أن الاقتصاد الوطني يعتمد كليا على ما يجنيه هذا القطاع.

معرفة إلى أي مدى وفقت الجزائر في موازنتها لإيراداتها من حيث مصادر القطاعات المتأتية منها، وما مدى مساهمتها في التقليل من الاعتماد الكبير وشبه التام على مواردها من صادراتها النفطية والغازية.

أهمية البحث:

أهمية النفط في حد ذاته كسلعة ثمينة منتجة للطاقة ومربحة في نفس الوقت، المكانة الهامة للنفط في الجزائر بحيث تعتبر المحروقات المصدر الرئيسي لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية الوطنية، كما أنه موضوع اقتصادي هام وتكمن أهمية دراسته في أنها تبرز التحديات التي سيواجهها الاقتصاد الوطني بشكل عام وقطاع المحروقات بشكل خاص

أهداف البحث:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى إبراز الدور الحقيقي لمساهمات الجزائر في الخروج من دائرة الدول النفطية الريعية، والتعمق في معرفة مكانة السياسة الطاقوية في القطاع الاقتصادي الجزائري ومدى ارتباط القطاع الطاقوي بالقطاع الاقتصادي.

حدود الدراسة:

- **الإطار الزمني:**

انطلقنا في دراستنا هذه من سنوات سابقة لمراحل تاريخية مرت بها الموارد الطبيعية وخصوصا النفط، فقد ارتأينا أن نأخذ حقبة زمنية من 1995 إلى 2017.

- **الإطار المكاني:**

عند تطرقنا لدراسة مختلف الموارد الطبيعية، أخذنا في الكفة الأولى بعين الاعتبار العديد من الأبعاد والاستراتيجيات على المستوى الدولي أي عالميا، وفي الكفة الأخرى الجزائر والتي تعتبر لب الإطار المكاني للدراسة.

أدوات الدراسة:

لتحقيق أهداف البحث واختبار فرضياته، سيتم في عملية جمع البيانات والمعلومات الاعتماد على العناصر التالية:

- المراجع بالغة العربية المشكلة من الكتب، المجلات، المقالات، الرسائل الجامعية ومواقع الانترنت التي تعرضت للموضوع محل الدراسة بصورة شاملة أو جزئية، مباشرة أو غير مباشرة.
- مختلف القوانين والتشريعات ووثائق العمل الرسمية التي تتعلق بالموضوع.
- مختلف الإحصائيات والتقارير التي لها صلة بواقع الطاقة في الجزائر.

المنهج المستخدم في الدراسة:

تبعا لطبيعة الموضوع قيد الدراسة، فقد لجأنا إلى توظيف المنهجين الوصفي والتحليلي، حيث نقوم ومن خلال المنهج الوصفي بتشخيص الموارد الطاقوية الناضبة وخاصة النفط، وذكر مصادرها وطرح المفاهيم المتعلقة بها، وذكر أهميتها وأنواعها والأهمية الاقتصادية المترتبة عنها. كما نقوم أيضا من خلال هذا المنهج أيضا بوصف الجانب التاريخي للنفط، وكذا وصف السمات المتعلقة بالريع النفطي، أما المنهج التحليلي فيقوم بتحليل أثر العائدات النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، وكذا تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: دكتوراه في العلوم الاقتصادية ل: **ماضي محمد،** تخصص التحليل الاقتصادي، بجامعة الجزائر 3، سنة 2016، تحت عنوان: **تذبذبات أسعار النفط وتأثيراتها على اقتصاديات دول منظمة الأوبك.**

حيث توصل الباحث إلى نتائج كثيرة ومتعددة، ولكن إجمالا يمكن تلخيصها في نتيجة واحدة ألا وهي: أن توفر الظروف السياسة الملائمة المبنية على مبادئ الحكم الراشد والمتمثلة أساسا في الرقابة البرلمانية القبلية والبعدية، يعتبر شيء أساسي وضروري من أجل نجاح أي سياسة كانت، اقتصادية، اجتماعية، أو حتى سياسية، خاصة ما يتعلق بتسيير فوائض مالية متأتية من استغلال مورد ناضب كما هو الحال بالنسبة للتجربة النفطية.

الدراسة الثانية: رسالة ماجستير في علوم التسيير ل: **دحماني أمال،** تخصص علوم مالية، بجامعة الدكتور يحي فارس بالمدية، سنة 2017، تحت عنوان: **تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة من 1990 إلى 2014.**

حيث توصلت الباحثة إلى أن ارتفاع أسعار البترول يولد فائض من العوائد النفطية، يستخدم في تكوين الناتج المحلي الخام للدول، إلا أنه لا يعتبر مورد إنتاجي، بل محصلة بيع لسلعة طبيعية ناضبة. وأن انخفاض أسعار النفط يؤدي إلى حدوث صدمات تختلف باختلاف مستوى الأسعار العالمية وبمدى هشاشة

اقتصاد الدولة العربية. وبالنسبة للدولة الجزائرية فقطاع المحروقات يهيمن بشكل كبير بالإضافة إلى أن هيكل صادراتها يعتمد على سلعة أحادية تتمثل في النفط.

الدراسة الثالثة: رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ل: **عيسى مقليد**، تخصص: **اقتصاد التنمية**، بجامعة الحاج لخضر بباتنة، سنة 2008، تحت عنوان: **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**.

حيث توصل الباحث إلى أن الثراء النفطي هو ثراء ريعي ظاهري لا ينبئ عن تطور اقتصادي أو تكنولوجي، ويؤدي دوما إلى الوقوع في منزلق السراب البترولي، لأن ارتفاع الأسعار وزيادة الفوائض المالية تؤدي إلى نمو المؤشرات الكمية الاقتصادية، وكذا أن قطاع البترول يشكل ثروة وطنية وفرصة تاريخية للاستخدام الاقتصادي، إذا ما تم تبني إستراتيجية شاملة من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني، تعمل على استغلال الاحتياطات المتاحة ضمن سياسة رشيدة.

صعوبات البحث:

إن أهم المصاعب التي واجهتنا هي:

1) عدم توفر قاعدة بيانية إحصائية دقيقة بل ومتناقضة من مصدر لآخر ولا شك أن غياب البيانات الدقيقة تؤدي إلى صعوبة مهمة البحث والتحليل وعدم دقة النتائج التي يتم التوصل إليها ومنها صعوبة وضع الحلول الممكنة لهذه المشاكل.
2) عانينا من نقص المصادر العلمية كالكتب والمراجع والمقالات العلمية المتعلقة بموضوع نقمة وفرة الموارد في الجزائر.

هيكل البحث:

قسمنا هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول:

- الفصل الأول: الموارد الناضبة واقتصاديات الريع النفطي: تطرقنا في هذا الفصل إلى إلقاء الضوء على اقتصاد الموارد الطاقوية الناضبة من جهة، واقتصاديات السوق العالمية لقطاع النفط من جهة أخرى

كمدخل عام للموارد الطاقوية في العالم، تم من خلاله طرح أهمية الموارد الطاقوية الناضبة وذكر أنواعها ومصادرها، كما تم إبراز أهمية كل من العرض والطلب العالميين للنفط وتجارته الدولية.

- **والفصل الثاني:** الريع النفطي والأسباب الاقتصادية المفسرة له: تناولنا بالدراسة من خلال هذا الفصل تعريف الريع وكذا الريع النفطي في أدبيات الاقتصاد بالإضافة إلى الأسباب الاقتصادية المفسرة لنقمة وفرة الموارد من خلال التطرق إلى تقلبات أسعار النفط من جهة ومن جهة أخرى تقلبات أسعار صرف العملات.
- **أما الفصل الثالث:** واقع الاقتصاد الجزائري وعلاقة بريع النفط: تناولنا بالدراسة من خلال هذا الفصل إمكانيات الجزائر النفطية، فعرجنا عن التطرق إلى احتياطي النفط وإنتاج وكذا استهلاك وتصدير النفط في الجزائر، وتناولنا أيضا مسألة التوظيف الأمثل للعائدات النفطية في الجزائر، ودراسة سبل مكافحة الفساد في الجزائر.

الفصل الأول:

الموارد الناضبة واقتصاديات

الريع النفطي

تمهيد:

تعد الموارد الطاقوية اليوم إحدى المقومات الرئيسية للتطور الاقتصادي والصناعي والتكنولوجي في العالم، حيث أصبح مقدار ما يستهلكه الفرد من الطاقة في بلد معين مقياسا للنمو الاقتصادي، وانعكاسات لمستوى التنمية التي حققها هذا البلد، فمثلا يعتبر النفط المعدل الاستراتيجي في ميزان الطاقة العالمي يليه الفحم ثم الغاز الطبيعي الذي يحظى بمستقبل واعد ويرشح بأن يكون وقود المستقبل، لكن بالرغم من أهمية هذه الموارد الطاقوية إلا أنها تسبب أضرار بالبيئة، لهذا بدأت عملية البحث عن مصادر طاقوية صديقة للبيئة.

والموارد الطاقوية هي الموارد المسخرة في هذا الكوكب والموجودة على سطح الأرض وفي باطنها وهذه الموارد تتنوع من ناحية استدامتها (قوية، ضعيفة) أي مدة استغلالها والاستنفاع بها وهذه الموارد تتوزع بشكل غير متوازن بين مختلف قارات العالم وحتى داخل حدود الدولة الواحدة. وعلى هذا الأساس تم تقسيم الفصل الى مبحثين:

- **المبحث الأول:** اقتصاديات الموارد الطاقوية الناضبة.
- **المبحث الثاني:** اقتصاديات السوق العالمية لقطاع النفط.

المبحث الأول: اقتصاديات الموارد الطاقوية الناضبة

تشكل الموارد الطاقوية الناضبة، كالفحم والنفط والغاز الطبيعي الجزء الأكبر من استخدامات الطاقة في مختلف القطاعات الاقتصادية، إلا أن محدودية توفرها وتراجع احتياطاتها في الطبيعة بسبب استنزافها أدى إلى تعالي الأصوات المنادية بضرورة ترقية كفاءة استخداماتها.

المطلب الأول: مدخل إلى اقتصاد الموارد الطاقوية الناضبة وأهميته

الموارد الطاقوية الناضبة هي تلك التي يستحيل تشكيل وتكوين أرصدة جديدة منها، أو يحتاج هذا التكوين فترات زمنية طويلة قد تصل إلى مئات الآلاف من السنين أو أكثر.

أولا. مدخل إلى اقتصاديات الموارد الطاقوية الناضبة:

منذ أن خلق الله سبحانه وتعالى الإنسان على سطح الأرض والطاقة هي وسيلة الإنسان لتحقيق ظروفه الحياتية، فإنسان الكهوف بدأ طريقه نحو المدينة باستخدامه طاقة النار في التدفئة والإضاءة والتغذية، وعلى مدى القرون كان سعي الإنسان من أجل تحسين معيشته بتسخيره أشكالا متنوعة من الطاقة، فاكتشاف الفحم ثم البترول والغاز الطبيعي تم منذ ملايين السنين، إذ أن الكلوروفيل الموجود في النباتات يقوم بعملية التمثيل الضوئي ويتم بذلك خزن للطاقة الشمسية كطاقة كيميائية في المركبات العضوية الهيدروكربونية التي تستخدمها الكائنات الحية المختلفة كمواد غذائية تعيش عليها فانتشرت هذه الكائنات من نباتية وحيوانية وزاد نموها.

وعبر ملايين السنين دفنت بعض هذه الكائنات النباتية والحيوانية تحت التربة وغطتها طبقات رسوبية ونتج عن هذا التحلل أنواع من المركبات الكربونية، ونظرا للتغيرات الكبيرة في الضغط ودرجات الحرارة وغير ذلك من العوامل تكونت أنواع عديدة من الفحم، البترول وغازات الطبيعة[1].

[1] ذبيحي عقيلة، **الطاقة في ظل التنمية المستدامة (دراسة حالة الطاقة المستدامة في الجزائر)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التحليل والاستشراف الاقتصادي، جامعة منتوري قسنطينة، 2009، ص 63.

إن الأنواع السابقة تعرف باسم "الطاقة الناضبة" أو "الوقود الحفري" وهي عبارة عن المصادر النابضة أي أنها سوف تنتهي بعد زمن معين لكثرة الاستخدام، وهي متوفرة في الطبيعة بكميات محدودة وغير متجددة أو يمكن القول أنها متجددة على المدى البعيد جدا – وتشمل النفط والغاز والفحم بكل الأنواع التي تكونت عبر السنين الماضية في جوف الأرض، وهي ذات أهمية لأنها تختزن طاقة كيميائية من السهل إطلاقها كطاقة حرارية أثناء عملية الاحتراق وكذلك نجد أن مصادر هذه الطاقة بجانب أنها ناضبة فإنها ملوثة للبيئة.

تنقسم الموارد الناضبة إلى قسمين هما:

1. الموارد الناضبة لا يمكن إعادة استخدامها مرة أخرى كالنفط والغاز الطبيعي وهي تشكل أغلب مصادر الطاقة الحالية.
2. الموارد الناضبة يمكن استخدامها مرة أخرى كالحديد والنحاس والألمنيوم والزنك وغيرها من المعادن الصلبة، فالتكنولوجيا التي توصل إليها الإنسان تمكن من إعادة استخدام هذه المعادن مرات عدة دون أن تنفذ الكثير من جودتها ويترتب على ذلك إطالة عمر مخزون هذه المعادن في الطبيعة[1].

إن الموارد القابلة للنضوب هي تلك التي تتجدد ولكن بمعدلات محدودة، فإذا فاق معدل استغلالها عن معدل تجددها نفذت واضمحلت.

وعليه يكون المورد ناضبا إذا توفرت فيه الخاصيتان التاليتين:

أ) أن يكون سلعة غير قابلة للإنتاج في مفهومه العام مع تجاهلنا لعملية الاستخراج كعملية إنتاجية، وهو لا يختلف في ذلك عن باقي الموارد الطبيعية كالأرض الزراعية مثلا.

ب) والوصفة المميزة للمورد الناضب هو أنه ينفذ باستعماله في العملية الإنتاجية (أي يستهلك في العملية الإنتاجية) وبالتالي لا تعتبر بعض الموارد الطبيعية الناضبة طالما أمكن استعمالها في العملية الإنتاجية دون أن نستهلك، فصدفة النضوب يجب بحثها في الواقع بالنسبة للخدمة التي يؤديها المورد وليست بالنسبة للمورد ذاته.

[1] خيدر محمد كريم، **الصراع على موارد الطاقة في العالم (حالة النفط الإفريقي)**، شهادة دكتوراه في علوم السياسة والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2014، ص 24.

وهكذا يمكن تعريف المورد الناضب بأنه "ذلك المورد الذي لا يمكن إنتاجه والذي لابد وأن ينفذ رصيده عاجلا أو آجلا مع استمرار استعماله في العملية الإنتاجية [1].

إن الموارد القابلة للنضوب لها خاصية التداخل الزمني والمكاني في الاستخدام عبر الزمن، فرفاهية المجتمع مستقبلا تعتمد على طريقة وأمثلية استغلال الموارد بشكل مدروس حاليا، لأنه من الصعب في المستقبل إعادة الموارد إلى ما كانت عليه في الماضي، حيث سيؤثر ذلك على رفاهية الأجيال القادمة، وهو ما يسمى بالتداخل الزمني بين الأجيال[2].

تعد الموارد الطبيعية غير المتجددة موارد محدودة، أي أن سحب أو استهلاك وحدة منها بترك وحدات أقل للاستهلاك في المستقبل مثل النفط والفحم[3]، وبالتالي فإن القلق يساور المستهلكين والمنتجين على حد سواء لهذه الموارد، بسبب الاستهلاك المفرط مما قد يؤدي إلى استنفاذ هذه الموارد، مما يحدد في النهاية من فرص النمو أو إحداث التنمية، إلا أن الدلائل تؤكد بأن معظم الموارد غير المتجددة لم تنفذ في العالم، ولا يحتمل نضوبها في العقود القليلة القادمة على الأقل[4]. وهذا يتحقق بكفاءة استخدام هذه الموارد أي تجنب التبديد في موارد المجتمع أو استخدامها بأكبر قدر ممكن من الفعالية لإشباع حاجات ورغبات الناس وتوظيف كافة الموارد، وذلك من خلال وضع ضوابط وشروط لتحقيق الكفاءة الاقتصادية وهذه الضوابط تنحصر في نوعين من الكفاءة وهما:

- **الكفاءة الإنتاجية:** تتحقق عندما لا يستطيع المجتمع أن يزيد الناتج من إحدى السلع بدون أن يخفض إنتاج سلعة أخرى في نفس الوقت.

[1] إسماعيل زحوط، **استراتجيه ترقية استخدامات الموارد الطاقوية الناضبة ضمن ضوابط التنمية المستدامة (دراسة مقارنة بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية)**، رسالة ماجستير في الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف1، 2013، ص 13.

[2] حمد بن محمد آل شيخ، **اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة**، ، الطبعة الأولى، العبيكان للنشر، الرياض السعودية، 2007 ص23.

[3] بن محاد سمير، **مطبوعة محاضرات في مقياس اقتصاديات الطاقة**، تخصص اقتصاد دولي، 2017، ص 34.

[4] عبد القادر بلخضر، **أهمية النفط ضمن مصادر الطاقة وعلاقته بالتنمية المستدامة** (حالة الجزائر)، شهادة دكتوراه في التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013، ص 11.

- **الكفاءة التخصصية:** تتعلق بالكميات النسبية من السلع التي تنتج وهي تتحقق عندما يكون من المستحيل أن تغير تخصيص الموارد بطريقة الكفاءة الإنتاجية، فتقوم بتغيير تخصيص الموارد بإنتاج أكثر من بعض السلع وأقل من الأخرى [1].

ثانيا. أهمية الموارد الطاقوية الناضبة:

يشكل الوقود الأحفوري حوالي 88% من استهلاك الطاقة الأولية ويأتي النفط على رأس الطاقات المستهلكة.

حيث قدرت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية في تقريرها الصادر سنة 2011 بأن المصدر الرئيسي للطاقة في العالم سنة 2009 يتكون من 41,3% بترول، 10% فحم والغاز الطبيعي 15,2%، أي نسبة استهلاك الطاقة الأحفورية من استهلاك الطاقة الأولية في العالم ككل تبلغ 66,5% [2].

الشكل (1-1): استهلاك الطاقة الأولية في العالم حسب مصدرها لسنة 2009

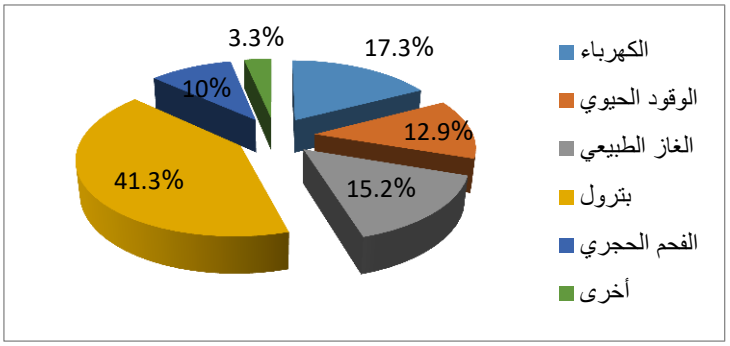

المصدر: إسماعيل زحوط، **استراتيجية ترقية استخدامات الموارد الطاقوية الناضبة ضمن ضوابط التنمية المستدامة**، ص 18.

من خلال الشكل أعلاه (1-1) يظهر جليا أهمية الموارد الطاقوية الناضبة ضمن استهلاك الطاقة الأولية في العالم حيث نسبتها مجتمعة 66,5% ذلك كونها تتطلب الملايين من السنين للتكون، إذ يجري استنزاف مخزوناتها في كثير من الأحيان بسرعة تفوق معدل تجددها.

[1] رانيا محمود عبد العزيز عمارة، **مبادئ علم الاقتصاد**، الطبعة الأولى، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2014، ص41.

[2] إسماعيل زحوط، **إستراتيجية ترقية استخدامات الموارد الطاقوية الناضبة ضمن ضوابط التنمية المستدامة(دراسة مقارنة بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية)**، مرجع سابق، ص 18.

وتبرز أهمية الطاقة الأحفورية في الزيادات المتتالية والسريعة على الطلب عليها ويرجع ذلك للأسباب التالية:

- تطوير النشاطات البشرية؛
- إنتاج العديد من الموارد المهمة التي تدخل في الكثير من الصناعات؛
- إسهامها في تطوير الاقتصاد وتزويده بكافة العناصر الممكنة؛
- ساعدت على تحسين الدخل والمستوى المعيشي للأفراد؛[1]
- أهمية النفط الخام والغاز الطبيعي لإنتاج نطاق واسع من المنتجات؛
- سهولة ونظافة التعامل مع النفط والغاز الطبيعي كمصدر للطاقة؛
- رخص ثمنها النسبي منذ سنة 1940؛
- أهميتها في صناعة البيتروكيمياويات؛
- كفاءتها العالية للأغراض الخاصة مثل استعمالها كمصدر طاقة في وسائل المواصلات والنقل كمادة أولية لإنتاج الزيوت المعدنية والشموع وغير ذلك؛
- زيادة الطلب على الألياف الصناعية من البلاستيك واللدائن ومواد الطلاء وغيرها المشتقة من منتجات النفط بصورة رئيسية؛

أدت هذه الأسباب مجتمعة إلى هذا النمو المتزايد وأعطت النفط أهميته في اقتصاديات الدول المنتجة والمستهلكة له[2].

ولقوله السياسي الفرنسي الشهير كليمنصو: "إن نقطة البترول تعادل نقطة الدم بل هي أثمن".

[1] ساجد سالم موسى مشاري، **الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي النفط في العراق (حالة دراسية)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة القادسية العراق، 2017، ص21.

[2] محمد رأفت إسماعيل رمضان، **علي جمعان الشكيل، الطاقة المتجددة**، الطبعة الأولى، دار الشروق، مصر، 1988، ص 23.

المطلب الثاني: أنواع ومصادر الموارد الطاقوية الناضبة

للطاقة الأحفورية أو الناضبة عدة مصادر، يتقدمها النفط والغاز الطبيعي والفحم والطاقة النووية، لما تكتسيه من أهمية بالغة في الاقتصاد المحلي والدولي على حد سواء.

أولا. النفط:

1- تعريف النفط: لقد تعددت التعاريف والمفاهيم التي أطلقت على هاته المادة السحرية، والتي باكتشافها تغير مجرى حياة البشرية جمعاء، فهناك من وصل به الأمر إلى إطلاق مصطلح الذهب الأسود نظرا لأهميته الاقتصادية الكبيرة.

هو مادة الهيدروكاربونات السائلة يطلق عليها النفط الخام، وهذه المادة السائلة لها رائحة خاصة ومتميزة ولونها متنوع بين الأسود والأخضر والبني والأصفر، كما أنه مادة لزجة وهذه اللزوجة مختلفة بحسب الكثافة والنوعية[1].

البترول: هو عبارة عن مادة بسيطة ومركبة في نفس الوقت، فهو مادة بسيطة لأنه يتكون كيماويا من عنصرين فقط وهما الهيدروجين والكربون وهو بنفس الوقت مادة مركبة لأن مشتقاته تختلف باختلاف التركيب الجزئي لكل منهما، فالبترول يتكون من خليط من المواد الهيدروكاربونية المتقاربة، والتي يمكن أن تتخذ أشكالا عديدة في تركيبها الجزئي، فينتج عنها في كل حالة منتوج بترولي ذو خصائص تختلف عن المنتجات الأخرى، 2 ومن أبرزها:

أ. **المنتجات الخفيفة:** مثل بنزين السيارات؛

ب. **المنتجات المتوسطة:** يستخدم في الإضاءة، وكذا كوقود منزلي للطبخ والتدفئة، وهو مكون أساسي لوقود الطائرات؛

---

[1] أمينة مخلفي، **أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات(دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية)**، شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2012، ص7.

[2] وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والإستراتيجية البديلة لقطاع المحروقات، دراسة حالة الجزائر**، ماجستير في الاقتصاد الدولي، جامعة بسكرة، 2013، ص4.

ج. **المنتجات الثقيلة:** أهمها زيت الوقود الثقيلة "**المازوت**"، الإسفلت، الشمع.

شهد الاستهلاك العالمي للنفط ارتفاعا مستمرا وذلك بالنظر إلى أهميته الاقتصادية حيث أصبح بعد الحرب العالمية الأولى من أكثر مصادر الطاقة استخداما، غير أن حجم استهلاكه يختلف من منطقة إلى أخرى، تأتي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مقدمة الدول المستهلكة حيث بلغ استهلاكها مجتمعة سنة 2010 ما نسبته 52,5% من الإنتاج العالمي وهو ما يعادل 46,43 مليون برميل يوميا، مع العلم أن أكبر الدول المستهلكة هي و.م.أ بمتوسط استهلاكي يومي بلغ 19,14 مليون برميل، تليها الصين 9,05 مليون برميل ثم اليابان بـ4,45 مليون برميل ليستأثر هؤلاء بما نسبته 36,7% من الاستهلاك العالم(1، 21%، 10%، 5.0% على التوالي[1])

2- خصائص البترول:

- المصدر الرئيسي في استخدامات الطاقة في العديد من القطاعات مثل (النقل، المواصلات...)؛
- يدخل كمادة خام في صناعة البلاستيك والأصباغ؛
- يعتبر أنظف مصادر الطاقة مقارنة بالفحم الحجري والوقود النووي؛
- سهولة نقله؛
- سهولة تخزينه؛
- يمكن تصفيته ليعطي عدة أنواع من الوقود [2].

ثانيا. الغاز الطبيعي:

1- تعريف الغاز الطبيعي: يعتبر من أنظف المصادر الأحفورية للطاقة، ويحتوي على وحدات حرارية عالية، ويوجد في باطن الأرض منفردا أو مختلطا مع النفط، ويتكون من خليط من المركبات الغازية، أهمها غاز الميثان والإيثان والبروبان والبيوتان، وتعتبر المعالجات اللازمة لإعداده كوقود نظيف أقل بكثير مما تحتاجه الفحم أو النفط، وكل ما يحتاجه هو إزالة الشوائب مثل: الهيدروجين وأكسيد الكربون ويدخل الغاز

[1] عية عبد الرحمن، **انعكاسات تقلبات أسعار النفط على قرارات السياسة الاقتصادية الجزائرية**، دكتوراه في التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر3، 2014-2015، ص6.

[2] محمد رأفت إسماعيل رمضان، **علي جمعان الشكيل**، مرجع سابق، ص23.

الطبيعي كوقود في الصناعات ذات الاستخدام الكثيف للطاقة مثل: صناعة الإسمنت وإنتاج الكهرباء وصناعة الحديد والصلب وغيرها....إلخ

ونظرا لكفاءة اقتصاديات استخدام الغاز الطبيعي في محطات توليد الطاقة والعوامل المرتبطة بالمحافظة على البيئة من التلوث فإنه يعتبر أسرع وقود أحفري من حيث مصادر نمو الاستهلاك على المستوى العالمي [1].

شهد العالم توسعا في تجارة الغاز المسال. وأن التجارة العالمية في الغاز الطبيعي المسال عام 2016 بلغ حوالي 258 مليون طن بزيادة 15 مليون طن عن السنة السابقة [2].

ثالثا. الفحم:

1- تعريف الفحم: هو عبارة عن بقايا نباتية في باطن الأرض، وتعرضت للضغط والحرارة، وبمرور الزمن تصلبت وتحولت إلى فحم وهو عبارة عن كتل سوداء قابلة للاشتعال، ويعتبر المورد الطاقوي الوحيد الموجود بوفرة، ويقدر إنتاج الفحم العالمي حول 3.5 مليون طن ويستخدم أغلبيته في توليد الطاقة الكهربائية وصناعة الفولاذ وفي صناعات أخرى وله مخاطر كثيرة منها تلوث البيئة ومخاطر استخراجه على العمال وغيرها [3].

ويمكن تقسيم الفحم حسب طريقة تكوينه إلى:

أ. **الفحم الحجري:** ويتكون في الطبيعة بوجود الأشجار والنباتات الميتة التي تتحول إلى فحم في ظروف ينعدم فيها الهواء، وينقسم هذا النوع إلى:

- **فحم المستنقعات:** هو أول صورة من صور الفحم، يحتوي على بعض بقايا النباتات التي تكون، ويستفاد منه في تدفئة المنازل وفي محطات الكهرباء البخارية الصغيرة؛
- **اللجنيت (الفحم البني):** ويمثل الدرجة الثانية لفحم المستنقعات من حيث الجودة، ويستخدم في الصناعة كوقود للصناعة وتوليد الكهرباء؛
- **الفحم القاري (البيتيوميني):** أعلى درجة من السابق يحتوي على بقايا النباتات ولكن في شكل متحجر الهيروكربونات، ويستخدم هذا النوع كوقود للصناعة وتوليد الطاقة الكهربائية؛

---

[1] عبد المطلب النقرش، **الطاقة مفاهيمها أنواعها مصادرها**، مديرية التخطيط وزارة الطاقة والثروة المعدنية، الأردن، 2005، ص-ص: 11-12.

[2] أطلع عليه يوم 2018/08/4، 16: 27، http: //www.almanar.com/b/30340

[3] ساجد سالم موسى مشاري، **الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي النفط في العراق (حالة دراسية)**، مرجع سابق، ص 18.

- **الأنتراسيت:** هو قاس هش ويشبه الحجارة في شكله ويستخدم كوقود في المنازل لارتفاع ثمنه.

ب. الفحم النباتي: وهو نتاج التفحيم المعاصر الذي يقوم به الإنسان من خلال جمع الخشب وحرقه بمعزل عن الهواء حتى لا يشتعل ويصبح رمادا [1].

تحتل الصين رأس قائمة منتجي الفحم منذ سنة 1983 فأنتجت عام 2011 م (3520 مليون طن) من الفحم، والولايات المتحدة الأمريكية (993 مليون طن) والهند (589 مليون طن) والاتحاد الأوربي (576 مليون طن) وأستراليا (416 مليون طن) تعتبر الدول الأكثر استخراجا للفحم.

كما أن الفحم الطبيعي يلبي أكثر من ربع احتياجات العالم من الطاقة الأولية ويساهم في توليد ما يقارب 40 % الطاقة الكهربائية للعالم، وتتوقع وزارة الطاقة الأمريكية أن يزيد معدل الاستهلاك العالمي من الفحم بنسبة 52% سنويا حتى عام 2030 وبحلول ذلك الوقت، سيصبح الاستهلاك العالمي من الفحم ضعف الاستهلاك الحالي [2].

رابعا. الطاقة النووية

1- تعريف الطاقة النووية: هي الطاقة التي يتم توليدها عن طريق التحكم في تفاعلات انشطار أو اندماج الذرة، تستغل هذه الطاقة في محطات توليد الكهرباء النووية، حيث يسخن الماء لإنتاج بخار الماء الذي يستخدم يعد ذلك لتحريك عنفات لإنتاج الكهرباء.

في سنة 2009 شكلت نسبة الكهرباء المنتجة من الطاقة النووية حوالي13 . 14% من إجمالي الطاقة الكهربائية المنتجة في العالم، كما تعمل الآن أكثر من 150 غواصة بالطاقة النووية [3].

يوجد حوالي 435 مفاعلا نوويا قيد الاستخدام في العالم حاليا، تنتج طاقة تراكمية مقدارها 369 جيغا واط وهناك حوالي ثلاثين دولة اختارت السعي خلف هذا النوع من الطاقة وتحديدا الدول الغنية بسبب ارتفاع تكلفات الاستثمار فيها، ويوجد في و.م.أ 103 مفاعلا نوويا (المركز الأول في العالم) تليها فرنسا في المرتبة الثانية بعدد المفاعلات النووية (58 مفاعلا عاملا) ولكنها الأولى من حيث المساهمة في الإنتاج النووي

[1] جعفر عبد الرحمن صباغ، **الطاقة، مصادرها وتحويلها**، الطبعة الأولى، مركز النشر العلمي، جدة، 1990، ص-ص: 25-27.

[2] جمال يحي بغدادي شعيب، **مطبوعة مستقبل الفحم في مصر كمصدر للطاقة**، مصر، ص 7.

[3] ويكيبيديا، أطلع عليه 2017/8/04 http: //ar..wikipedia

للطاقة الكهربائية بمعدل بلغ 78% في عام 2009. ويقدر إنتاج الكهرباء من الطاقة النووية في و.م.أ حوالي 20% فقط أما اليابان فلديها 54 مفاعلا نوويا وروسيا 31 مفاعلا[1].

ومن أهم مزايا الطاقة النووية عدم تلويثها للجو، لأنها لا تطلق غازات CO_2 أو أي غازات ضارة، أي أنها لا تساهم في رفع درجة حرارة الأرض ولا تؤثر سلبا على طبقة الأوزون، إلا أنه رغم هذه المزايا فإنها تشكل تهديدا من التخلص من النفايات النووية والحوادث النووية والإشعاعية[2].

[1] لودوفيك مون، **الطاقة النفطية والطاقة النووية الحاضر والمستقبل**، الطبعة الأولى، دار المؤلف للنشر والتوزيع، 2014، ص16.

[2] مهداوي عبد القادر، **الاستخدام السلمي للطاقة النووية من حق الشعوب في التنمية ومتطلبات الأمن الدولي**، شهادة دكتوراه في القانون العام، 2014، ص43.

المبحث الثاني: اقتصاديات السوق العالمية لقطاع النفط.

شهدت السوق النفطية تحولات مهمة منذ نشأتها وتبرز أهميتها لمالها من علاقة وطيدة بالنمو الاقتصادي فإيرادات النفط تعتبر ركيزة أساسية من ركائز التطور الاجتماعي لتحسين المستوى المعيشي للأفراد والمجتمعات، كما أنه هناك اقتصادية واضحة بين العرض والطلب من أي سلعة فكلما زاد الطلب زاد العرض والعكس صحيح وإلا فإن السعر سينهار .

المطلب الأول: العرض والطلب العالمي للنفط.

يعتبر العرض والطلب العالمي من أهم العوامل المؤثرة على سعر النفط

أولا. العرض العالمي للنفط: يعتبر العرض النفطي من أهم العوامل المؤثرة على سعر النفط، حيث أنه كلما كانت الكميات المعروضة من النفط كبيرة اتجهت الأسعار نحو الانخفاض والعكس صحيح.

1- مفهوم العرض العالمي للنفط: يعرف العرض العالمي للنفط، على أنه الكمية المعروضة منه للبيع في الأسواق العالمية ويعتبر هذا التعريف، مفهوم السائد بين مختلف شركات النفط الدولية، فإذا كان العرض النفطي في السابق يعتمد على معدلات الإنتاج التي كانت تحدد وفق سياسات الشركات النفطية الكبرى، فالعرض العالمي اليوم يعتمد على سياسات الدول المنتجة مجتمعة أو منفردة، [1] وبسعر أو أسعار مختلفة في زمن محدد ويتسم العرض بالمرونة القليلة على المدى القصير إلا أنه قد يكون أكثر مرونة في المدى البعيد[2] نتيجة صعوبة إيجاد بدائل لهذا النوع من الطاقة خاصة في مجال النقل.

يكون مقدار التغير للكميات المعروضة أقل مما هو التغير في السعر خاصة في الأجل القصير ويعود سبب ذلك لعوامل مختلفة تؤثر بهذا الشكل وذلك لعدة أسباب منها:

[1] عبد القادر بلخضر، **أهمية النفط ضمن مصادر الطاقة وعلاقته بالتنمية المستدامة**، مرجع سابق، ص 35. .

[2] موري سمية، **آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسة، تخصص إدارة دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، 2010، ص96.

أ. **أسباب فنية أو لوجستيكية:** عدم توفر طاقات إضافية لزيادة المعروض (وصول أقصى طاقات إنتاج الدول المصدرة للنفط، خاصة دول منظمة الأوبك الوحيدة التي لها القدرة على زيادة الإنتاج) أو محدودية وسائل النقل أو التخزين...إلخ

ب. **أسباب سياسية:** كاحترام الدول المصدرة للبترول لحصصها المحددة بهدف سياسي أو من أجل المحافظة على الثروة النفطية، والبحث على استقرار الأسعار على مستوى السوق النفطي الدولي أو حصول اضطرابات سياسية في بلد ذو طاقات إنتاج كبيرة، (حرب الخليج الأولى، اضطرابات عمال شركات إنتاج النفط في فنزويلا ونيجيريا...إلخ)

ج. **أسباب مناخية:** في فصل الشتاء لا يمكن زيادة الإنتاج بسبب صعوبة الظروف المناخية السائدة في مناطق الاستخراج كسيبيريا مثلا [1].

2- محددات العرض البترولي:

أ. **الطلب النفطي:** يعد الطلب عاملا أساسيا في تحديد الكميات المعروضة من النفط، إذ يستجيب المنتجين لارتفاع الطلب من خلال زيادة الكميات المعروضة ويحدث العكس في حالة انخفاض الكميات المطلوبة، وحسب النظرية الاقتصادية الكلية فإن العرض استجابة للطلب وبالتالي فإن العوامل المؤثرة في الطلب تؤثر بطريقة غير مباشرة على العرض النفطي[2].

والعلاقة التكافئية المتشابكة والمعقدة بين العرض والطلب هي نتيجة لحوار حاد بين الدول المنتجة والمستهلكة من خلال مجموعة من السياسات تستعملها كل جهة للوصول إلى مصالحها.[3]

[1] ماضي محمد، **تذبذبات أسعار النفط وتأثيرها على اقتصاديات دول منظمة الأوبك**، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2016، ص27.

[2] بوالشعور شريفة، **تقلبات أسعار النفط وخطر المرض الهولندي نموذج متجهات تصحيح الخطأ دراسة حالة الجزائر**، شهادة دكتوراه في علوم اقتصادية التجارية وعلوم التسيير، 2017، جامعة باجي مختار عنابة، ص 41.

[3] دحماني أمال، **تطور أسعار النفط وانعكاساتها على النمو الاقتصادي في الجزائر في فترة 1990-2014**، دكتوراه في علوم مالية، جامعة مدية، 2017، ص43.

ب. **الاحتياطات:** هو ذلك الجزء من المواد القابلة للاسترجاع والاستخراج والتسويق في ظل الشروط الحالية للسوق، كما أنه لا يعني الكمية الموجودة في باطن الأرض وإنما يعني الأبعاد الأساسية للمعروض مستقبلا آخذا بعين الاعتبار تكلفة الاستخراج والوقت الاقتصادي(العمر) الذي يأخذه الاحتياط ويخضع لمتغيرين؛

- التطور النفطي؛
- الشروط التي تفرضها السوق النفطية [1].

ج. **مقدار السعر للسلعة النفطية:** إن مقدار ومستوى السعر للسلعة النفطية من العوامل المؤثرة بصورة كبيرة وأساسية على العرض، فارتفاع السعر تزايده عموما حافز مؤثر على زيادة العرض، وعكس ذلك في حالة تناقص أو انخفاض السعر فبدوره يؤدي إلى تناقص وانخفاض العرض مع الملاحظة في هذا الشأن التغيري للسعر وما يؤديه وبالتالي تغيير الكمية النفطية المنتجة والمعروضة للمدى الزمني وكذلك طبيعة وشكل السوق السائد؛

د. **التكلفة الإنتاجية:** تعتبر أهم العوامل المؤثرة على العرض البترولي بصورة إيجابية أو بصورة سلبية، فعند انخفاض مستوى التكلفة يتزايد حجم الإنتاج، وبالتالي الكمية المعروضة منه عند مستوى سعر بترولي معين، وفي حالة ارتفاع التكلفة الإنتاجية فإنها تؤدي إلى التقليص من الكميات المنتجة وبالتالي حجم المعروض بحيث سيؤدي ذلك إلى تقليص وتحديد الكميات المنتجة والمعروضة أو في انعدام عرضها نهائيا، حتى مع توافر كميات النفط في المكامن إلا أن استخراجها لا يبرر اقتصاديا على ضوء ظروف وشروط السوق السائدة. جدير بالذكر أن للتكلفة الإنتاجية للنفط عدة عوامل مؤثرة منها ما هو الاقتصادي، جيولوجي ومنها ما هو سياسي[2]؛

هـ. **السياسة النفطية للدول المنتجة:** انتهجت الدولة المنتجة للنفط عدة أنواع من السياسات التي كان لها أثر كبير في التأثير على العرض العالمي للنفط يمكن اختصارها في الآتي:

[1] وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والإستراتيجية البديلة لقطاع المحروقات (دراسة حالة الجزائر)**، مرجع سابق، ص25.

[2] بوالشعور شريفة، **تقلبات أسعار النفط وخطر المرض الهولندي نموذج متجهات تصحيح الخطأ (دراسة حالة الجزائر)**، مرجع سابق، ص 41.

- **سياسة تغليب المتطلبات المالية (1973–1985)**: تهدف هذه السياسة في الحد من العرض البترولي بحيث تكون مناسبا للطلب عليه وإعطائه السعر الفعلي أي تغليب السعر والمتطلبات المالية على العرض؛

- **سياسة تغليب السوق(1986–1999)**: تكمن هذه السياسة في زيادة العرض النفطي أي تغليب حصة السوق بزيادة العرض دون خلق توازن بينه وبين الطلب عليه، وذلك بسبب محاولة بعض الدول المنتج لاستعادة حصتها في السوق والتي فقدتها بداية الثمانينات؛

- **سياسة تثبيت الأسعار (ابتداء من عام 2000)**: تجمع هذه السياسة بين السياستين السابقتين، حيث يتم ضبط العرض النفطي من قبل دول OPEC حسب وتيرة ارتفاع وانخفاض الأسعار، فعندما ترتفع أسعار النفط خارج نطاق 22–28 دولار لأكثر من عشرين يوما تجاريا متتاليا تقوم الدول الأعضاء بتغيير الإنتاج بمعدل 500 ألف برميل يوميا [1].

و. **المصادر البديلة للنفط وأسعارها**: إن مقدار توفر المصادر البديلة المختلفة للنفط له تأثير كبير على عرض السلعة النفطية سلبا بتقليص حصته وإيجابيا بتزايد وارتفاع حصته في السوق الدولية، وفي حالة توفر المصادر البديلة بكميات كبيرة وبأسعار منخفضة فإن لذلك تأثير سلبي على عرض النفط وأسعاره والعكس يكون في حالة توفر المصادر البديلة بكميات صغيرة وبأسعار عالية[2]؛

ز. **المنافسة بين المنتجين للنفط**: إن السوق النفطي يتكون من عدد من المنتجين وتحاول كل دولة أو شركة نفطية الحصول على أكبر حصة من السوق وعلى أرض الواقع فإن هذه المنافسة موجودة بين دول منظمة الأوبك ودول غير أعضاء في المنظمة، وكل طرف يحاول الظفر بأكبر حصة من السوق النفطي، إضافة على ذلك فإن المنافسة يمكن أن تجدها بين دول أعضاء منظمة أوبك نفسها، وهي بالتقريب قائمة بين دول الخليج العربي التي تمتلك احتياطي ضخم وهائل من النفط، والتي تحاول بيع أكبر كمية ممكنة من النفط فهي لا تهتم بالأسعار لأنها تعاني من مشاكل اقتصادية ومالية، أما الدول الضعيفة والمتوسطة فهي ترغب في بيع كمياتها بسعر مرتفع وذلك نظرا للمشاكل الاقتصادية والمالية

[1] موري سمية، **أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية (دراسة حالة الجزائر)**، مرجع سابق، ص 97.

[2] بلقلة إبراهيم، **سياسيات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط (حالة الجزائر)**، شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، 2015، ص 30.

التي تعاني منها وبالتالي يصعب على أوبك في بعض الأحيان فرض حصص الإنتاج لكل دولة عضوة[1]؛

ح. **الحروب والأحداث السياسية:** كانت ومازالت الأحداث السياسية أحد العوامل المؤثرة في العرض البترولي العالمي، فخلال حروب وأزمات سياسية كبيرة خاصة في مناطق الإنتاج شهد العرض العالمي للنفط عدة اختلالات بدءا من الأزمة النفطية الأولى سنة 1973 ثم 1979، 1980، ومع بداية الألفية أصبح النفط هدفا للهجوم بعد أن كان وسيلة للدفاع كملف غزو العراق وأفغانستان وملف إيران النووي وغيرها من القضايا [2]؛

ثانيا. الطلب العالمي للنفط: يعتبر الطلب على النفط الخام من أهم العوامل المؤثرة على سعر النفط، حيث أنه من الملاحظ أن خبراء النفط عند تنبؤهم بأسعار النفط المستقبلية يستندون إلى الكميات المتوقع طلبها من النفط مستقبلا.

1- مفهوم الطلب العالمي للنفط: يقصد به مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة البترولية كخام أو منتجات بترولية، عند سعر معين وفي خلال فترة محدودة بهدف إشباع وسد وتلبية تلك الحاجات الإنسانية، سواء كانت لأعراض استهلاكية كالبنزين لتحريك السيارة، أو الكيروسين (النفط الأبيض) لإنارة أو التدفئة [3].

يتحدد الطلب على النفط بمدى رغبة وقدرة الأفراد والمؤسسات في الحصول على هذا المورد ونظرا لكون الحاجات الإنسانية متزايدة فقد شهد الطلب على النفط نموا متزايدا سواء في شكله الخام أو في صورة منتجات بترولية ويعتبر الطلب على النفط مشتق من الطلب على المنتجات النفطية المكررة والتي أسعارها تتضمن قدرا

[1] دخلي عبد الرحمن، **أثر تذبذبات أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر، (دراسة اقتصادية قياسية خلال فترة1980-2014)**، رسالة ماجيستير في علوم التسيير، جامعة يحي فارس مدية، 2015، ص 58.

[2] موري سمية، **أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، (دراسة حالة الجزائر)**، مرجع سابق، ص 97.

[3] عبادة عبد الرؤوف، **محددات سعر نفط منظمة أوبك في ظل سوق النفط العالمي دراسة تحليلية وقياسية 1970، 2008**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، دون ذكر السنة، ص 123.

كبيرا من ضرائب الاستهلاك في أسواقها ومن ثم أسعار تلك المنتجات التي من شأنها أن تؤثر في الطلب عليها وبالتالي في الطلب على النفط [1].

2- العوامل المؤثرة في الطلب العالمي على النفط الخام: يتحدد الطلب على النفط الخام بحسب حاجة الدول المستهلكة له والمتمثلة في دول مجموعة التعاون الاقتصادي والتنمية وتعتبر الو.م.أ أكبر مستهلك في المجموعة والعالم، بالإضافة إلى الحاجة المتنامية لمجموعة الدول الأسيوية الصاعدة من الدول النامية كالهند والصين. وحاجة روسيا وجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، وفي المجموع تستهلك هذه الدول حوالي 80% من الاستهلاك العالمي للنفط الخام، وهذا ما يجعلها مؤثرة على السوق العالمي للنفط.

ومما سبق فإن الطلب على النفط يتأثر بالعديد من العوامل التي تساهم فيها هذه الدول بشكل كبير وهي كالآتي:

أ. النمو الاقتصادي: يعتبر النفط والطاقة بصفة عامة عنصر رئيسي ضمن مراحل عملية الإنتاج، إذ أن التقدم الاقتصادي الحاصل حاليا مرتبط أساسا باستعمال الطاقة التي تعد مؤشر التنمية والنمو الاقتصادي في مختلف دول العالم، كما أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وتوسع حجم النشاط الاقتصادي يؤدي حتما على ارتفاع الطلب العالمي على النفط، وبالتالي ارتفاع السعر وفي المقابل فإن انخفاض أو تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض الطلب العالمي وبالتالي انخفاض سعر النفط؛

ب. سعر النفط: يعتبر سعر النفط الخام من العوامل الأساسية المؤثرة في الطلب عليه، ويتجسد ذلك التأثير التغيري للسعر على الطلب بصورة علاقات عكسية فيما بينهما حيث كلما كان السعر منخفضا فإنه يؤدي إلى زيادة الطلب وارتفاعه وعكس ذلك يكون في حالة ارتفاع السعر وتزايده، ويمكن الإشارة إلى أن النفط سلعة طلبها يعتبر عديم المرونة في الأجل القصير وكبير المرونة في الأجل الطويل حيث أن تغير الأسعار لا يحدث تأثير كبير على الطلب من النفط في الأجل القصير، أما إذا استمر التغير لفترة طويلة فإن الاستجابة تكون كبيرة في الأجل الطويل؛

[1] بلقلة ابراهيم، **سياسة الحد من الأثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط حالة الجزائر**، ص-ص: 24-25.

ج. متوسط دخل الفرد: يؤثر متوسط دخل الفرد على استهلاك الطاقة تأثيرا كبيرا، فكلما ارتفع دخل الفرد ارتفع معه حجم استهلاكه من الطاقة، بحيث أصبح استهلاك الفرد من الطاقة يعتبر مؤشرا لمستوى المعيشة، ويتضح ذلك من مقارنة أرقام استهلاك الفرد من الطاقة في الدول الصناعية والنامية؛

د. هيكل الناتج القومي: إن الدول الصناعية تستهلك أضعاف ما تستهلكه الدول النامية من الطاقة، ويرجع ذلك أساسا إلى أهمية مركز القطاع الصناعي في هيكل الناتج في هذه الدول مع ما تتميز به من استهلاك كثيف للطاقة، خاصة الصناعات الإنتاجية مقارنة بهيكل إنتاج الدول النامية الذي يتميز عموما بسيطرة القطاعات الأولية مثل الزراعة والصناعات الإستخراجية [1]؛

هـ. المناخ: يلعب المناخ دورا هاما في تحديد حجم الطلب على النفط، ويزداد الطلب على النفط في فصل الشتاء بمقدار 25 مليون برميل في اليوم، وفي فصل الصيف يرتفع أيضا الاستهلاك العالمي من النفط، كما يرتفع استهلاك النفط في المناطق الشمالية الباردة أكثر منها في المناطق الوسطى والجنوبية الدافئة؛

و. النمو السكاني: يعتبر تأثير النمو السكاني على الطلب على النفط عاملا أساسيا حيث كلما كان عدد السكان كبيرا ومتزايدا فإن ذلك يؤدي إلى توسع ونمو الطلب بافتراض أن نسبة النمو السكاني أقل من نسبة النمو الاقتصادي بحيث لا يتأثر متوسط دخل الفرد [2]؛

ز. السياسات الحكومية المؤثرة عكسيا في نمو الطلب: تبنت حكومات الدول المستهلكة للنفط طيف واسع من السياسات الرامية إلى التقليل من الاعتماد على النفط، والمحرك الرئيسي لهذه السياسات في الكثير من الأحيان هو قضية أمن الطاقة والاهتمامات المتزايدة حول قضية التغير المناخي وهما في الواقع الأمر قضيتان مترابطتان ترابطا وثيقا. وتتمثل هذه السياسات في:

- فرض الضرائب على استهلاك المنتجات النفطية أو رفع أسعارها لتأمين عوائد الخزينة العامة أو الرغبة في الحد من الاعتماد على النفط الخارجي؛
- التدعيم الذي تقدمه تلك الدول لتطوير مصادر الطاقة البديلة والهادف إلى تقليل كمية النفط اللازم لإنتاج وحدة واحدة من الناتج المحلي الإجمالي أي زيادة كفاءة استخدام النفط؛

[1] داود سعد الله، **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2013 ص 13.

[2] موري سمية، **أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية (دراسة حالة الجزائر)**، مرجع سابق، ص 95.

– التدابير الرامية إلى الحد من استخدام النفط من خلال تحسين نظام النقل العام وزيادة التكلفة النسبية للسفر بالسيارة من خلال اتخاذ بعض التدابير مثل فرض الضرائب.

ح. المضاربات في الأسواق الأجلة للنفط: تعتبر المضاربات في السوق البترولية الأجلة من الأسباب التي ليس لها ارتبط بأساسيات السوق التقليدية، والتي تتمثل في تحول البترول في هذه السوق إلى وسيلة مالية للربح السريع، أو الاحتفاظ بعقوده الأجلة كوسيلة مالية آمنة ضد التقلبات في الوسائط المالية كالأسهم والسندات والعملات مما يؤدي إلى خلق طلب وهمي يساهم في رفع سقف التوقعات بشأن الأسعار المستقبلية، فيلجأ المستهلكون لزيادة طلبهم على النفط بغرض التخزين والتحوط من ارتفاع الأسعار مستقبلا [1].

المطلب الثاني: التجارة العالمية للنفط

يتبين من استعراض كلا من الإنتاج العامي والاستهلاك العالمي للبترول، اختلاف مواقع الإنتاج عن الاستهلاك، وتلعب التجارة الدولية للبترول الدور الرئيسي في تحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك،

ففي عام 1961 كانت نسبة الدول التجارية التي دخلت سوق التجارة العالمية في إجمالي الطاقة التجارية التي تم إنتاجها إلى أقل من 25 % واستهلاك النسبة الباقية وقدرها 75 %داخل مناطق الإنتاج نفسها؛

وقد أخذت هذه النسبة في الارتقاء التدريجي خلال الستينات إلى أن بلغت 33% في عام 1970، وقد تحقق ذلك بصفة أساسية كنتيجة تزايد إنتاج البترول الخام في الشرق الأوسط وإلى دخول إفريقيا في نطاق مناطق الإنتاج الزيت الخام الرئيسية في العالم، إذ أنه بدراسته أرقام تطور تجارة البترول العالمية يتضح ارتقاء صادرات زيت البترول الخام من 422 مليون طن في عام 1961 إلى 1970 أي أن صادرات زيت الخام العالمية قد تضاعفت في فترة الستينات ثلاث مرات تقريبا، وتبرز الأهمية الحقيقية لأي منطقة إنتاج بترولي في العالم بمدى مساهمتها في تجارة البترول العالمية، وتعتبر مناطق الشرق الأوسط وغرب إفريقيا والبحر الكاريبي والشرق الأقصى بالإضافة إلى الاتحاد السفياتي (سابقا)مناطق التصدير الرئيسية في العالم، وفي أواخر التسعينات كان الشرق الأوسط يساهم نسبة 56% من الحجم الكلي لحركة التصدير العالمية، وكانت إفريقيا تساهم بنحو

[1] بلقلة إبراهيم، **سياسة الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط حالة الجزائر**، ص-ص: 27-28.

21% بينما تساهم منطقة البحر الكاريبي بنسبة 17% والشرق الأقصى بنسبة 05%، ففي عام 1968 كان حجم تجارة البترول العالمية 840 مليون طن، نقلت من مراكز التصدير الرئيسية إلى أسواق العالم في أوروبا الغربية واليابان وجنوب آسيا، قد ساهم البترول العربي بحوالي 445 مليون طن من هذه الكمية، وفي ذلك العام شكلت الصادرات العربية حوالي 75 من واردات أوروبا من الزيت الخام والتي بلغت في ذلك العام 297 مليون طن؛

ومع مطلع السبعينات بدأت سوق البترول العالمية تشهد تحولات ما لبث مداها أن اتسع وظهر بوضوح منذ أواخر عام 1973، وتأثر وضع الإمدادات البترولية كنتيجة لحرب أكتوبر 1973 والقرارات العربية بحضر تصدير البترول إلى بعض الدول، ويخفض معدل الإنتاج العربي وظهور النظام الجديد للتسعير الذي تتفرد بموجبه دول الأوبك بإعلان أسعار صادراتها من البترول، مع ذلك لا زالت منطقة الشرق الأوسط تساهم بحوالي 41.4 من الصادرات العالمية، إلا أن وزن المنطقة قد تراجع وتراجعت حصة الأوبك من 80 من الصادرات العالمية عام 1979 إلى 75 عام 1980 [1].

[1] زيتوني هوارية، **أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات (الاقتصاد الجزائري نموذجا)**، شهادة ماجستير في العلوم التجارية تخصص الاقتصاد والتنمية، جامعة ابن خلدون تيارت، 2011، ص- ص: 30-31.

خلاصة:

من خلال استعراضنا في الفصل الأول إلى الأهمية الاقتصادية للطاقات الناضبة والغير متجددة بمختلف أنواعها في العالم، يمكننا القول بأن الطاقات الناضبة رغم سلبياتها إلا أنها المصدر الأول لإمداد الطاقة في العالم، وذلك لما قدمته من خدمات في تحقيق حاجيات أفراد الشعوب بأكملها.

حيث أن النفط هو العمود الفقري لنموذج الطاقة لم له أهمية إستراتيجية، إذ يعتبر الوقود لكل الأنشطة الاقتصادية التي تعتمد على الطاقة في إنتاجها، وفي توزيعها وفي تصريفها، وكوقود لكل أنواع المواصلات المستخدمة في أنحاء العالم، سواء كانت مركبات خاصة أو جماعية.

وعليه فإن النفط يبقى أفضل مصادر الطاقة حاليا، وهذا رغم محاولة ارتفاع أسعاره، حيث أنه لا يمكن الاستغناء عنه في المستقبل، وذلك لتعدد استعمالاته.

إلا أنه ما يمكن أن نسجله كملاحظة حول هذه الطاقة عمرها المحدود مهما بعدت مسافة الزمن الذي تنضب فيه، لذلك أصبح من الضروري إنتاج استراتيجيات حقيقية لترقية استخدامات هذه الموارد الطاقوية الناضبة.

الفصل الثاني:

الربع النفطي والأسباب الاقتصادية المفسرة له

تمهيد:

تزايد اهتمام الباحثين بمفهوم الريع وأثره على الاقتصاد خلال القرن العشرين، خاصة أعقاب الارتفاع الكبير والمفاجئ لأسعار النفط خلال السبعينات وتراكم فوائض مالية هامة لدى العديد من الدول المنتجة والمصدرة للنفط، وهذا ما كان له بالغ الأثر على اقتصاد هذه الدول خاصة النامية منها، والتي تحول هيكلها الاقتصادي بشكل علي نظير تزايد تخصصها في إنتاج وتصدير الموارد الطبيعية، وهو ما أدى بانتقالها من اقتصاديات متنوعة، إلى اقتصاديات ذات قطب وحيد وتحولها إلى الاقتصاد الريعي، كما اقتصر الريع في نظر الكلاسيك على الأرض أو عائد الأرض، لكون عرض الأرض ثابت عكس عوامل الإنتاج الأخرى، ليعمم مفهوم الريع عند الاقتصاديين ليشمل كل عوامل الإنتاج التي يكون عرضها غير تام المرونة ويبقى الريع موضوع جدل ونقاش انطلاقا من اختلاف وجهات نظر المفكرين وعلى هذا الأساس تم تقسيم الفصل إلى مبحثين:

- المبحث الأول: الريع النفطي ونظرياته.
- المبحث الثاني: الأسباب الاقتصادية المفسرة لنقمة وفرة الموارد.

المبحث الأول: الريع النفطي ونظرياته

تحتل دراسة الريع أهمية كبيرة في النظرية الاقتصادية بصفة عامة، فقد أثار هذا المفهوم جدلا كبيرا من حيث تفسيره وطبيعته، حيث يعتبره البعض فائضا ليتم تحليله ضمن نظرية التوزيع، وصنف آخر يراه دخلا ليعالج بذلك من خلال نظرية الإنتاج، كما اقتصر الريع في نظرية الكلاسيك على عائد الأرض، لكون عرض الأرض ثابت عكس عوامل الإنتاج الأخرى، ويبقى الريع موضوع جدل ونقاش انطلاقا من اختلاف وجهات نظر المفكرين.

المطلب الأول: الريع في أدبيات الاقتصاد

فكرة الريع هي فكرة قديمة تعود بوادرها إلى النظام الإقطاعي الذي امتد من القرن الخامس إلى القرن الخامس العشر، حيث سيطر الإقطاعيون الكبار على الريع المحقق من ممارسة النشاط الزراعي، كما كانت فكرة الريع حاضرة خلال القرن 16 اثر الثروة التي حققتها اسبانيا بعد اكتشاف القارة الأمريكية وتحقيق فوائض مالية هامة نتيجة بيع الذهب والفضة إلا أن الفكرة تطورت بشكل كبير بعد ظهور الريع الصناعي خلال القرنين 18و 19 على يد رواد المدرسة الكلاسيكية ويعتبر الاقتصادي البريطاني دافيد ريكاردو من أوائل من قام بتحليل فكرة الريع في الاقتصاد، متأثرا في تحليله بأفكار آدم سميث. وقد تزايد الاهتمام بالريع والاقتصاد الريعي خلال القرن 19 الذي عرف اكتشاف أهم موارد اقتصادية ألا وهو النفط وقد مثلت سنة 1859 بداية عهد جديد في الاقتصاد الريعي[1].

أولا. الريع وأنواعه:

1. تعريف الريع:

أ. الريع لغة: يعني النماء والزيادة

[1] بوالشعور شريفة، **تقلبات أسعار النفط وخطر المرض الهولندي نموذج متجهات تصحيح الخطأ "دراسة قياسية حالة الجزائر "**، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، اقصاد المال والأعمال، جامعة باجي مختار، عنابة، 2017، ص 87.

ب. اصطلاحا: كثيرا ما اعتمد على ما قاله العلامة ابن خلدون في مقدمته حول تعريف الريع، حيث اعتبره "كسب" وميزه بذلك عن الرزق الذي يكون نتاج جهد ما [1].

ج. اقتصاديا: انطلاقا من النظرية الكلاسيكية، فقد ارتبط مفهوم الريع بالدخل الذي يحصل عليه مالك الأرض نتيجة وضع ملكيته بتصرف الآخرين مقابل عائد عيني أو نقدي، ومنه فالريع يتعلق "بأجرة استخدام الأرض من قبل غير مالكها أو "دخل مالك الأرض "وقد تم تناول فكرة الريع من قبل العديد من الاقتصاديين:

فقد ميز ابن خلدون قبل آدم سميث ب400 سنة بين الربح والريع عندما أنب الضعيف الذي لا يستطيع الكسب بالطرق الطبيعية فيلجأ إلى الحفر في الأرض لاستخراج المعادن وبيعها لتمويل الترف الذي كان ينعم به.

يعتبر آدم سميث أول من استعمل مصطلح الريع باعتباره شكلا من أشكال المردود المالي في كتابه "ثروة الأمم" وصف آدم سميث الريع بأنه دخل يحصل عليه الشخص غير ناجم عن جهد أو عمل أو تضحية أو مشقة "حصد دون زرع " وذلك عكس الأجر الذي يحصل عليه العامل مقابل جهده وتعبه، أو من الفائدة التي يحصل عليها صاحب المال مقابل الامتناع عن الاستهلاك أو تأجيله، أو من الربح الذي يحصل عليه رب العمل مقابل تحمل مخاطر المشروع أو رأس المال [2].

- الريع ليس جزءا من التكاليف وإنما هو ذلك العائد الذي يزيد على تكاليف الإنتاج ؛
- إن ارتفاع الريع التفاضلي لا يؤدي إلى رفع أسعار الموارد الزراعية، وإنما العكس صحيح، فهو النتيجة المنطقية لارتفاع الأسعار، فإنه يؤدي إلى الحد من سريان قانون القيمة التبادلية
- إن الريع هو عائد احتكاري لم يحصل عليه صاحب الأرض لقاء مشاركته في العملية الإنتاجية وإنما نتيجة تملكه واحتكاره للأراضي الخصبة لذلك فهو دخل غير مكتسب عن طريق العمل [3].

---

[1] حكيمة حلبمي، **اقتصاد مابعد النفط في الجزائر، دراسة لإمكانيات التحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الإنتاجي**، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار عنابة، 2014، ص 35.

[2] محمد العيد بوجمعة، **أثر تطور الايرادات النفطية على ظاهرة الفساد المالي "دراسة مقارنة "**، ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2013، ص70.

[3] سمير عبد الرسول العبيدي، **مدخل في مدارس الفكر الاقتصادي، نظرة تحليلية للتطورات الاقتصادية المعاصرة من منظور الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الرأسمالي**، الطبعة الأولى، دار طلاس، 2009، ص185.

وقد ساد هذا المفهوم للريع المقتصر على كونه عائد الأرض حتى نهاية النصف الأول من القرن العشرين إلى أن جاء الاقتصادي ألفريد مارشال الذي برهن أن الريع أوسع من دخل مالك الأرض، إذ يرى أن معظم الدخول تتضمن عنصرا ريعيا، وقد عرف مارشال الريع الاقتصادي "أنه ذلك الجزء من الدخل الذي يزيد على نفقة الإنتاج " أي على قيمة التضحية والجهد" بمعنى آخر الريع هو الفرق بين ما يحصل عليه المنتج أو البائع وبين الحد الأدنى من الدخل الذي كان مستعدا لقبوله[1].

ونستنتج من ذلك 3 نتائج أساسية:

1. أن الدخل نادرا ما يكون صافيا أو خالصا من الجهد بل يمتزج أو يختلط في أغلب الأحيان باللاجهد، أي بدخل آخر هو الريع المقصود، اذ ليس هناك من دخل غير ناجم عن تضحية بالمطلق، بل هناك جزء أو مقدار مهما كان بسيطا من التضحية أو الجهد يدخل في هذا الدخل أو ذلك.
2. كل دخل يشكل فارقا كبيرا بين التكلفة – الجهد والتضحية – وسعر البيع يتضمن بالضرورة جزءا من الريع.
3. إن الريع . بوصفه لا يقابل الجهد والتضحية، فهو يثير الشبهة في كونه لا أخلاقيا، إذ المبدأ الأخلاقي للدخل يتمثل في ضرورة أن ينجم عن العمل والتضحية وهكذا يصبح الريع، في الاقتصاد المعاصر أوسع بكثير من دخل الأرض، ويشمل فضلا عن ذلك كل أسعار التكلفة غير مبررا اقتصاديا [2].

أما النظرية الحديثة فقد فسرت الريع على أنه عائد لعنصر نادر يتحدد من خلال العرض والطلب على الأرض الزراعية، وطلب الأرض مشتق من الطلب على السلع التي تنتجها والتي تنتجها والتي تعتبر نادرة هي لأخرى، أما عرض الأرض فهو عديم المرونة، وبالتالي يمكن دراسة الريع من خلال كونه ثمن لخدمات الأرض، أو كفائض تحصل عليه الأرض.

[1] محمد العيد بوجمعة، **أثر تطور الإيرادات النفطية على ظاهرة الفساد المالي، مرجع سابق**، . ص 71.

[2] غسان إبراهيم، **الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سوريا**، محاضرات في الاقتصاد، جامعة دمشق سوريا، 2006، ص 2.

ويعرفه دافيد ريكاردو على أنه فائض وليس ثمنا يحصل عليه ملاك الأرض، بمعنى أنه فائض المتبقي بعد دفع التكاليف الزراعية من عمل وعوائد لرأس المال والتنظيم [1].

2. أنواع الريع:

أ. الأنواع الخارجية:

– **ريع النفط والغاز:** يعتبر الدخل الناجم عن بيع النفط دخلا ريعيا بامتياز، إذ هناك فارق كبير بين تكلفة استخراجهما وسعر مبيعهما، وذلك الفارق لا يعكس مجهودا خاصا من قبل الدول أو الشركات التي تستخرجهما، وقد يبرر ذلك الفارق بكون تلك الثروة ناضبة لا محالة، وبالتالي يجب دفع بدل لعدم إمكانية تجديد مصدرهما، إلا انه، ومهما كان السبب في نشوء ذلك الفارق فإن هذا الأخير يتضمن ريعا اقتصاديا بامتياز؛

– **ريع المعادن:** يعتبر الدخل الناجم عن بيع المعادن دخلا ريعيا وان كان حجمه أقل نسبيا، من حجم الريع النفطي أو الغازي، ويتمثل الفارق بين الريع النفطي والغازي وبين ريع المعادن، في أن الطبيعة الإستخراجية للنفط والغاز أكثر أهمية من مثيلتها بالنسبة للمعادن، ويتشكل الريع المعدني نتيجة تفوق سعر المعادن عن تكلفة إنتاجها بشكل كبير؛

– **ريع الممرات وخطوط النقل الاستراتيجي:** يعتبر النقل الناجم عن بعض الممرات أو الأقنية البحرية مثل قناة السويس أو خطوط نقل النفط أو الغاز عبر الدول، وكذلك ريع الترانزيت البري والحديدي دخلا ريعيا، بوصف تلك الممرات والخطوط حتمية العبور ولا بديل عنها بالنسبة إلى الدول المستفيدة من خدمتها؛

– **ريع السياحة:** يعتبر الدخل العائد للدولة من الخدمات السياحية نتيجة زيادة الدولة على تراثها الثقافي وبيئتها الطبيعية، بما يمكن الدول من الحصول على دخل مرتفع دخلا ريعيا، هنا يعتبر حق السيادة للدولة مفهوما أساسيا لفهم كيفية تشكل الريع؛

[1] بوالشعور شريفة، **تقلبات أسعار النفط وخطر المرض الهولندي نموذج متجهات تصحيح الخطأ (دراسة حالة الجزائر)**، مرجع سابق، ص-ص: 88-89.

- **ريع تحويلات المغتربين والعاملين في الخارج:** تشكل تلك التحويلات بالنسبة إلى بعض الدول أحد أهم التدفقات المالية الخارجية والدول المستقلة لتلك التحويلات لا تبذل أي مجهود لجني ذلك الدخل[1]؛
- **ريع المساعدات الخارجية:** يتلقى عدد من الدول مساعدات منتظمة من دول أخرى ومن بعض المؤسسات الدولية حيث تشكل جزءا مهما من موازنات الدول المستفيدة، وقد تعتبر تلك المساعدات مكافأة سياسية لمواقف سياسية معينة أو لموقع استراتيجي لتلك الدول؛
- **الريع الاستراتيجي:** يقصد به الريع الذي تحصل عليه الدولة التي تتمتع بموقع استراتيجي نتيجة لاستخدام دول أخرى لهذا الموقع مثل قناة السويس [2]؛

ب. الأنواع الداخلية: ان الريع الداخلي يستند في وجوده إلى قطاعات إنتاجية داخلية أو محلية.

- **ريع السيادة والخدمات التابعة للأنشطة الدولية:** يشكل التدخل الاقتصادي للدولة عنصرا أساسيا بل وحاسما في الدورة الاقتصادية في أغلبية الدول النامية، سواء أكان بشكل مباشر عبر الملكية الحكومية أم بشكل غير مباشر عبر الموازنة أو التشريع، وتعتبر سياسة الإنفاق الحكومي المحدد والحاسم لبنية النشاط الاقتصادي وينجم الريع في تلك الحالة من خلال سوء استخدام المال العام، والسيادة يمكن نقلها الى الفعاليات الاقتصادية الخاصة عبر التأجير أو الاستثمار المشاركة وغيرها؛
- **المضاربات المالية:** يظهر الريع في الاقتصاديات المعاصرة، أكثر ما يمكن في ظاهرة المضاربات، خاصة المضاربات المالية، ويكمن السبب الأساسي لذلك في أن عقلية المضاربة تسعى إلى تحقيق الربح السريع. وهذا الأخير، ودون مجهد، يعتبر المحرك الأساسي للمضاربة، وتعتبر أكثرية المضاربين من ذوي الدخل المحدود الذين أغرتهم إمكانية الربح السريع دون بذل أي مجهود عقلي أو جسدي، ويسهم النظام المالي، بشكل عام، والمؤسسات المالية، بشكل خاص ,في إشعال نار المضاربة عبر إمداد المضاربين بسيولة لقاء فوائد منخفضة، فضلا عن الغياب المقصود أو غيرا لمقصود للأنظمة الرقابية والتشريعات الحكومية، كما أن هناك مؤسسة لظاهرة المضاربة عبر إنشاء صناديق مالية تعرف ب " الصناديق السيادية " حيث تؤمن

[1] غسان ابراهيم، **الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سوريا**، مرجع سابق، ص2.

[2] نبيل جعفر عبد الرضا، مجلة الادارة والاقتصاد، **الحوار المتمدن**، العدد 3631، 2012، ص 10.

الدخول للأجيال القادمة من خلال توظيف أموال هذه الصناديق بشكل أساسي في السندات والأوراق المالية، في الأسواق المالية الأجنبية [1]؛

- **المضاربات العقارية:** هو الدخل الريعي الناتج عن المضاربات العقارية، ويحدث نتيجة لزيادة أسعار العقارات، وارتفاع قيمة الإيجارات، وقد تنتج عن هذا النوع من المضاربات أزمات قاتلة للاستثمار الإنتاجي؛
- **ريع الخدمات:** هو الريع الناتج عن القطاعات الاقتصادية المتنوعة، وتقسم إلى ثلاثة قطاعات هي: قطاع الزراعة، قطاع الصناعة، قطاع الخدمات، وأصبح قطاع الخدمات قطاعا مستقلا نتيجة للتطورات الاقتصادية، وخصوصا فيما يتعلق بالتجارة مما أدى إلى تجاوزه تقديم الخدمات لكل من قطاعي الزراعة والصناعة، ويقل أو ينعدم الدخل الريعي عندما تكون العلاقة بين الخدمة أو المنتج أو المستهلك مباشرة بدون وسطاء، أما في حالة كانت العلاقة غير مباشرة أي بالاعتماد على وجود وسطاء، ويؤدي ذلك إلى زيادة الدخل الريعي، مع حصول الوسطاء على مقابل مالي لسعر المنتج أو الخدمة [2]؛
- **الريع الناشئ عن المؤسسات المالية:** يتمثل في ريع أرباح الأسهم والسندات، ويشكل ريعا يتناسب طرديا مع حجم الأموال المستثمرة، وتتمثل تلك الإيرادات في شكل مقبوضات من فوائد وأرباح الأسهم والسندات، وتعتمد بعض الحكومات على هذا المصدر في تحقيق مورد إضافي كبير [3]؛

ثانيا. الاقتصاد الريعي:

1- **مفهوم الاقتصاد الريعي:** يعرفه الباحث والمفكر الاقتصادي اللبناني جورج قرم بأنه "حصر النشاط الاقتصادي في ميادين وقطاعات تدرس أرباحا كبيرة دون أن يكون لصاحب الريع أي نشاط إنتاجي أو إيداعي يذكر، سواء أكان رجل أعمال فردا أم شخصية اعتبارية من القطاع الخاص أو شخصية اعتبارية

[1] كنعان حمة غريب عبد الله، **مجلة جامعة التنمية البشرية، أثر الاقتصاد الريعي على النظام السياسي**، العدد 3، 2018، ص 604.

[2] محمد مروان، ماهو الاقتصاد الريع، أطلع عليه يوم 8 / 09 / 2018، https: //mawdoo3

[3] محمد العيد بوجمعة، **أثر تطور الايرادات النفطية على ظاهرة الفساد المالي (دراسة مقارنة)**، مرجع سابق، ص 77.

من القطاع الخاص أو شخصية اعتبارية من القطاع العام، وسواء أكانت الدولة المركزية أو شركات من القطاع العام أو هيئات محلية[1]".

إن الاقتصاد الريع يعني اعتماد الدولة على مصدر مما تنتجه الأرض من ثروات كالنفط مثلا، ولهذا فإن اقتصاد تلك الدولة يكون عادة رخوا ويعتمد على المبادلات وينتج مجتمعا استهلاكيا يسيطر فيه قطاع الاستيراد ولا يهتم بالصناعات التحويلية.

و إجمالا يمكن القول أن الاقتصاد الريعي هو ذلك الاقتصاد الذي يعتمد بصورة أساسية على العوائد والإيرادات والفوائض المالية لمصادر غالبا ما تكون طبيعية ودون حاجتها لعمليات إنتاجية معقدة، حيث يشكل الريع الخارجي النسبة الأكبر من المداخيل [2].

2- الفرق بين الدولة الريعية والاقتصاد الريعي:

أ- تعريف الدولة الريعية:

حسب حسين مهدوي في بحثه المرسوم " نمط ومشاكل التنمية الاقتصادية في الدول الريعية " أن الدولة الريعية هي التي تعتمد بالدرجة الأولى على دخل ريعي يتأتى من مادة أولية (النفط)، الدولة بهذه الحال تعتمد على دخل مستديم يأتي من الخارج، وهذه الحال تتجسد في الدول النفطية النامية والتي لا يشارك الاقتصاد المحلي فيها بشيء يذكر في إنتاج النفط وتصنيعه.

ويمكن التفريق بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية من خلال النقاط الآتية:

- في الدولة الريعية تتجه الموارد "الريوع" إلى الدولة مباشرة، ويحدث العكس في الاقتصاد ريعي؛
- أن المصدر الرئيسي للدخل في الدولة الريعية يأتي عن طريق تصدير الموارد الأولية، أي أن الريع الناتج من بيع هذه الموارد يعد المصدر الأهم . إن لم يكن الوحيد للدخل القومي . في حين في الدول التي يمكن وصفها بأنها أقرب إلى ما تكون إلى اقتصاد ريعي منها إلى دولة ريعية فإن "العوائد الريعية " فيها تتخذ

[1] غسان إبراهيم، **الابعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سوريا**، مرجع سابق، ص 3.

[2] حكيمة حليمي، **اقتصاد ما بعد النفط في الجزائر دراسة لإمكانيات التحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الإنتاجي**، مرجع سابق، ص 40.

عدة أشكال أهمها . عائدات العمالة والمساعدات الخارجية وعائدات السياحة والمواقع الإستراتيجية...الخ؛

– في الاقتصاد ريعي يشكل الريع كنسبة " مطلقة أو نسبية " من الدخل القومي أقل من تلك النسبة التي يشكلها هذا الريع في الدولة الريعية [1]؛

في الدولة الريعية هناك انفصام في العلاقة بين تيار العائدات الريعية التي تؤول للدولة وبين الجهد الإنتاجي للمجتمع ككل، وخصوصا أن أسعار صادرات المواد الأولية تتحدد في السوق العالمي، وبهذا فهي منفصلة تماما عن أسعار الإنتاج المحلي، أما في الاقتصاد الريعي فلا يوجد هذا الانفصام نظرا لطبيعة الأنشطة الريعية التي تستلزم مشاركة عدد كبير من المواطنين فيها.

– أن سمة التي تجمع الدولة الريعية والاقتصاد الريعي هي الاعتماد على الدخول الريعية الخارجية، وإن كانت هذه النسبة أكبر في الدولة الريعية منها في الاقتصاد الريعي، ويفترقان في سمة توليد الريع والجهة التي تؤول إليها، إذ تسهم فئة قليلة في توليد الريع في الدولة الريعية، بينما يشارك عدد كبير من المواطنين في توليد الريع في الاقتصاد الريعي؛

– قد يكون الاقتصاد ريعي والدولة غير ريعية (سويسرا)[2].

3– خصائص الاقتصاد الريعي:

إن التحولات المالية الكبيرة التي شهدتها البلدان النفطية منذ سنة 1973 قد غيرت الدول فيما يخص إدارتها للاقتصاد وأضافت صفة الدولة الريعية عليها فالبلدان المصدرة للبترول تستفيد من ريوع احتكارية ناتجة عن زيادة إنتاجية الآبار النفطية المحلية، ونتيجة للعلاقات العضوية بين الدول وشركاتها النفطية تصبح الدولة الوسيط الرئيسي بين القطاع النفطي وبقية القطاعات الاقتصادية، وبعد تجميع الإيرادات تقوم الدولة بتوزيعها عن طريق الانفاق العام، وبما أنه يمثل نسبة معتبرة من الدخل الوطني، فإن تخصيص هذه الموارد على مختلف الاستعمالات الممكنة سيحدد كيفية التطور المقبل.

[1] حكيمة حليمي، **اقتصاد ما بعد النفط في الجزائر دراسة لإمكانيات التحول من الاقتصاد الريعي الى الاقتصاد الإنتاجي**، مرجع سابق، ص 42

[2] أحمد منير النجار، **الريعية والتنمية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، المؤتمر العلمي السابع حول التنمية المستدامة وسوق العمل، الجمعية الاقتصادية العمانية، سلطنة عمان، اليومي 9 و10 مارس 2014، ص7.

- يتميز الاقتصاد الريعي بوجود موارد مالية مهمة خارجية وغير مرتبطة بالإنتاج، قد يؤدي عدم التحكم فيها إلى حدوث سلوكات ريعية غير مشجعة للإنتاج المحلي، فالرهان السياسي والاقتصاد الوطني لا يتمثل في السعي نحو تحقيق الفعالية الإنتاجية بقدر ما يسعى إلى التحكم في رقابة الريع وكيفية توزيعه[1]؛
- أحادية التصدير: حيث تمثل نسبة صادرات النفط أو الغاز النسبة الأعلى من إجمالي الصادرات.
- يتأثر هذا الاقتصاد بتغير الظروف والأوضاع العالمية، والتي تأثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة في أسعار النفط في السوق العالمي، حيث ترتفع العوائد وتنخفض تبعا لارتفاع أو انخفاض أسعاره؛
- يرى الكثير من الاقتصاديين أن نشاطات الدولة الريعية تولد حالة من الخمول لدى المواطنين باعتبارهم لا يرون أهمية للفوارق في توزيع الثروة [2].

المطلب الثاني: اقتصاديات الريع النفطي

إذا كان النفط يشكل أحد أهم مصادر الطاقة على الإطلاق في الاقتصاد الحالي، فإن العائد الذي يتأتى منه يمثل أيضا أحد أبرز مصادر التمويل التي تتوقف عليها ميزانيات دول بأكملها.

أولا. مفهوم الريع النفطي:

الاقتصاد الريعي النفطي هو الاقتصاد الذي يعتمد على الريع الاقتصادي المتولد من إنتاج النفط، المملوك كليا (الطاقات الإنتاجية والاحتياطات) للدولة، وتتلخص درجة اعتماد الاقتصاد الوطني على هذا الريع بمعايير إسهام قطاع النفط بنسبة أكبر من مجموع إسهامات قطاعات الصناعة والزراعة في إنتاج المحلي الإجمالي، وأن الإيرادات النفطية تمول النسبة العظمى من الاستثمار العام بشكل نسبة تزيد عن 50 % من مجموع الاستثمار الكلي وأكثر من 50 % من الإنفاق الحكومي الجاري (ميزانية السنوية الاعتيادية)وأن قيمة الصادرات النفطية (العملات الأجنبية) تسهم أكثر من 50% من مجموع الصادرات.

[1] ناجي بن حسين، حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد، **مجلة الاقتصاد والمجتمع**، ص21 .

[2] حكيمة حليمي، **الاقتصاد ما بعد النفط في الجزائر، دراسة لإمكانيات التحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الإنتاجي**، مرجع سابق، ص 43.

الريع النفطي يعرف على أنه الدخل الناجم عن بيع النفط، إذ هناك فرق بين تكلفة استخراجه وسعر بيعه وهذا الفارق لا يعكس مجهودا خاصا من قبل الدول أو الشركات ويقسم الريع النفطي بين:

1- الشريك الأجنبي على شكل مكافأة؛
2- الدولة على شكل جباية (إتاوة وضريبة)؛
3- مؤسسة المحلية على شكل نتائج صافية.

ويعرف الريع النفطي بأنه: الفرق بين التكلفة الكلية (إنتاج، نقل، تكرير، تسويق) وسعر المنتجات المكررة في أسواق المستهلك النهائي، ويتوزع الريع النفطي بعد استبعاد كل التكاليف وأرباح الشركات الوسيطة بين الدول المصدرة، معبرا عن نصيبها بالفرق بين التكلفة الكلية وسعر النفط الخام، وبين حكومات الدول المستوردة معبرا عنه بما تحصل عليه في صورة ضرائب تفرضها على المنتجات النفطية، ويختلف توزيع الريع النفطي بين الدول المصدرة للنفط والدول المستهلكة له، تبعا لقوة أو ضعف أسعار النفط الخام، فكلما ارتفع سعر النفط الخام تضائل نصيب الدول المصدرة من ذلك الريع، وتكتسب الدول المصدرة للنفط الشرعية في حصولها على الريع النفطي[1]، من كون النفط الخام هو مورد طبيعي ناضب وأن ما تحصل عليه هذه الدول من ريع يعوضها جزئيا عن نضوب هذه الثروة الطبيعية والذي تستخدمه في الكثير من جوانب سياستها الاقتصادية [2].

أما بالنسبة للدول المستورد للنفط الخام فتحصل على الريع النفطي من خلال فرض الجمركية على المنتجات النفطية المكررة، مما يتيح لها التمييز بين مستويات الضريبة المختلفة المفروضة على استهلاك النفط أكبر مما تحققه الدول العربية من صادراتها النفطية.

[1] دحماني أمال، **تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 1990 . 2014**، رسالة ماجستير في علوم التسيير . جامعة المدية، 2017 ص90

[2] حكيمة حليمي، **الاقتصاد ما بعد النفط في الجزائر، دراسة لإمكانيات التحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الإنتاجي**، مرجع سابق، ص 43.

ثانيا. أنواع الريع النفطي:

توجد 3 أنواع من الريوع في قطاع النفط تتحدد وفق شروط الإنتاج والتوزيع وهي كالتالي:

1. **الريع التفاضلي:** ينتج عن الاختلاف في مستوى تكاليف الاستغلال، وهناك 3 أنواع من الريع التفاضلي:
   أ. **ريع الخصوبة:** ينتج عن التغير الطبيعي للخصوبة في الحقول النفطية؛
   ب. **ريع الموقع:** ناتج عن المسافة التي تفصل حقول النفط عن أسواقها؛
   ت. **ريع النوعية:** ناتج عن الاختلاف في نوعية النفط؛
2. **الريع الاحتكاري:** يمثل المبالغ المدفوعة من قبل مستغل الثروة النفطية لمالك الأرض، ويسمى بتكلفة الإتاوة وتتناسب مع حجم الإنتاج[1] ؛
3. **ريع الندرة:** وهو الريع الذي ينشأ في حالة تجانس وحدات المورد، من حيث الكفاءة الإنتاجية أو الخصوبة...إلخ، شريطة أن تتمتع الكمية المعروضة من خدمات عنصر المورد "بندرة نسبية "فهو يدفع مقابل استنزاف أو نضوب المورد، وعلى فرض أن العرض ثابت فإن ريع الندرة أكبر من الصفر، وكنتيجة لذلك فان سوق تنافسية لا تلغي ريع الندرة، ولا يمكن إلغاء ريع الندرة إلا في حالة التخلي عن فرض المخزون الثابت من ناحية أخرى، معدل نمو الندرة يمكن أن يكون أكبر أو أقل من الصفر، وهذا المعدل يعمل عمل التكلفة الحدية لبرميل النفط، وعندما ترتفع هذه التكلفة يرتفع معها معدل نوم ريع الندرة، والعكس صحيح[2].

ثالثا. الفائض النفطي:

إن الفائض البترولي يمثل الفرق الموجب بين العائدات من الصادرات النفطية أساسا، وبين مجمل الواردات كأرصدة متراكمة تتحصل عليها الدولة، أي يعبر عن الفرق الموجب لميزان المدفوعات، والذي تعجز إمكانيات الاقتصاد الوطني عن استيعابه في أنشطة استثمارية حقيقية ومنتجة مما يجعله يتراكم سنة بعد أخرى.

[1] دحماني أمال، **تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 1990 – 2014**، مرجع سابق، ص91.

[2] بوالشعور شريفة، **تقلبات أسعار النفط وخطر المرض الهولندي نموذج متجهات تصحيح الخطا (دراسة حالة الجزائر)**، ص- ص: 94- 95.

كما يمكننا القول أن الفائض من عوائد النفط ما هو إلا فائض رأسمالي ظاهري، جاء لقاء تصدير ثروة طبيعية غير متجددة، أي لقاء اندثار أصل إنتاجي وغير قابل بطبيعته للتعويض، وبذلك يعتبر رأس المال النقدي المتحصل معدلا موضوعيا لمورد إنتاجي ناضب، لكنه اعتبر فائضا لأن الكميات المتوفرة تتجاوز الاحتياجات المحلية، وهو فائض ظاهري لأنه لم يتولد عن الإنتاج الجاري لسلعة متكررة، وإنما عن إهتلاك لمورد طبيعي غير متجدد.

عوامل نشوء الفوائض النفطية:

- ضعف الطاقة الاستيعابية لدول الفائض المالي، ويرجع ذلك أساسا إلى صغر مساحتها وعدد سكانها بالإضافة إلى ندرة الموارد الاقتصادية باستثناء البترول والغاز الطبيعي؛
- نمط التنمية الصناعية المنبع في هذه الدول الذي يركز على إقامة مشروعات صغيرة لإنتاج سلع خفيفة، لا تتطلب استثمارات كبيرة، ويتجه معظم الإنفاق صوب المجلات الخدمية، أما المشاريع الصناعية الكبرى الموجهة للتصدير فتقام تحت إشراف الشركات الأجنبية التي تهيمن عليها من خلال القنوات الإدارية التكنولوجية والفنية؛

اعتماد سياسة بترولية بعيدة عن الواقع وغير متطابقة مع الاحتياجات الفعلية للأموال وذلك بضغط من الدول الصناعية من ناحية ولأن الدول العربية حديثة العهد في مجال الجهود الإنمائية[1].

[1] محمد العيد بوجمعة، **أثر تطور الايرادات النفطية على ظاهرة الفساد المالي دراسة مقارنة**، مرجع سابق، ص-ص: 84-85.

المبحث الثاني: الأسباب الاقتصادية المفسرة لنقمة وفرة الموارد

أسعار النفط مثل أسعار جميع السلع، تخضع لتقلبات كبيرة مع مرور الوقت، وخاصة تلك المرتبطة بدورة الأعمال التجارية، فعند زيادة الطلب على سلعة مثل النفط بشكل يتجاوز القدرة الإنتاجية الكلية فإن السعر سوف يرتفع بشكل جاد جدا لأن كلا من الطلب والعرض غير مرنين إلى حد بعيد في المدى القصير. فمستهلكو النفط قد يصدمون من ارتفاع أسعار النفط بشكل كبير ولكن عاداتهم تحدد استهلاكهم له، وهي تأخذ وقتا للتكييف، غير أن كلا من الشركات والأفراد عليهم معرفة سبل خفض استهلاك النفط كاستجابة لارتفاع الأسعار، وهذا ما يشجع عملية البحث عن مصادر أخرى من أجل الاستثمار.

المطلب الأول: تقلبات أسعار النفط

تعتبر أسواق النفط من أكثر أسواق السلع الأساسية تقلبا، حيث تؤدي تقلبات أسعار النفط إلى إحداث صدمات سعرية نتيجة الارتفاع الحاد أو الانخفاض الكبير للأسعار. وتعرف الصدمة السعرية على أنها أنماط اختلال مفاجئ في توازن السوق يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض حاد في الأسعار يمتد إلى فترة زمنية معينة[1].

أولا. مراحل تطور أسعار النفط:

1. **مرحلة ازدهار الأسعار خلال السبعينات:** تميزت هذه الفترة بالارتفاع الغير مسبوق لأسعار النفط حيث عرفت عشرية السبعينات صدمتين إيجابيتين:

أ. **الصدمة النفطية الإيجابية الأولى 1973:** خضعت السوق النفطية منذ فترة لاحتكار القلة وسيطرة منظمة الأوبك على التسعير، خاصة بعد حدوث أزمة 1973 واستخدام النفط كسلاح خلال النزاع العربي الإسرائيلي حيث قامت الدول العربية بوقف تصدير النفط للدول السائدة لإسرائيل، وعملت على تخفيض الإنتاج ب 5 مليون برميل/ اليوم، ليس بغرض تحقيق مكاسب اقتصادية ولكن لتحقيق

[1]- بوالشعور شريفة، **تقلبات أسعار النفط وخطر المرض الهولندي**، مرجع سابق، ص-ص: 35-36.

أهداف سياسية وقد تضاعفت الأسعار بما يقارب 4 مرات (من 3$/ ب إلى 12$/ ب) بعد هذه الأزمة.[1]

ب. **الصدمة النفطية الإيجابية الثانية 1979/1978:** خلال هذه الصدمة ارتفعت أسعار النفط من(14$/ب إلى 39$/ب) نهاية 1979 وبداية الثمانينات، بحيث كانت نتيجة لنقص الإمدادات النفطية بسبب الثروة الإيرانية وبعد توقف صادراتها النفطية بشكل نهائي إضافة للحرب النفطية العراقية الإيرانية التي امتدت من سنة 1980 إلى غاية 1988.[2]

2. مرحلة انهيار أسعار النفط منتصف الثمانينات: (الصدمة النفطية العكسية 1986):

خلال سنة 1986 حدث تراجع حاد لأسعار النفط في الأسواق إلى ما دون 10$/ب، وأدى ذلك إلى أضرار مالية كبيرة انعكست سلبا على اقتصاديات جميع أعضاء منظمة الأوبك.

و كانت ردة فعل منظمة الأوبك سريعة عندما قررت في 1986/12/20 العودة الفورية للأسعار الرسمية وتم الاتفاق على سعر18$/ب كسعر مستهدف، إذ يشمل على متوسط سعر 7 أنواع من زيوت الأوبك، بالإضافة إلى ذلك تم الاتفاق بين منظمة الأوبك والأقطار خارجها على تنسيق السياسات النفطية بهدف استقرار أسواق النفط.[3]

3. **مرحلة انتعاش الأسعار بداية التسعينات:** تعافت الأسعار قليلا خلال بداية التسعينات بعد أزمة حرب الخليج الثانية، وقد سبب اندلاع الحرب النفطية بين الكويت والعراق سنة 1990 و1991 حالة من القلق وعدم التأكد في السوق النفطي الأمر الذي دفع بأسعار النفط إلى أعلى محدثا الصدمة السعرية الموجبة الثالثة.[4]

---

[1]- سعد الله داود، **الجزائر بين إشكاليات أسواق النفط والانتقال لاقتصاد الطاقة المتجددة**، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2016، ص-ص: 34-35.

[2]- بوالشعور شريفة، **تقلبات أسعار النفط وخطر المرض الهولندي**، مرجع سابق، ص: 48.

[2]- دحماني أمال، **تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على النمو الاقتصادي في الجزائر في فترة (1990-2014)**، مرجع سابق، ص: 22-23.

[3]- عية عبد الرحمان، **انعكاسات تقلبات أسعار النفط على قرارات السياسة الاقتصادية الجزائرية**، مرجع سابق، ص: 31.

4. **انهيار الأسعار سنة 1998:** انخفضت أسعار النفط بشكل حاد ليصل مستويات أدنى من تلك التي شهدتها أزمة 1986 حيث بلغت الأسعار12.28$/ ب وجاءت هذه الصدمة النفطية نتيجة لأزمة الركود الأسيوي، وانخفاض نمو الطلب على الطاقة حول العالم وما رفقه من زيادة عرض النفط بسبب زيادة إنتاج الدول المستهلكة[1].

5. **ازدهار أسعار النفط بداية القرن الواحد والعشرين:** شهدت العشرية الأولى للألفينات اختلال توازن العرض والطلب في السوق النفطي مما أدى إلى تطور الأسعار بشكل كبير في اتجاه تصاعدي حتى سنة 2008، ويعود ذلك إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي المصحوبة بارتفاع الطلب على المواد النفطية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى توسع العرض بسرعة أقل من توسع الطلب. علاوة على ذلك كان هناك مجموعة من العراقيل المؤقتة أو الدائمة التي أثرت على العرض النفطي، كالعدوان الأمريكي على العراق، الاضطرابات في نيجريا، الدمار الذي أحدثته الأعاصير في خليج المكسيك، بالإضافة إلى المضاربة في أسواق النفط[2].

6. **انهيار أسعار النفط:** شهدت أسعار النفط العالمية تطورات كبيرة منذ منتصف عام 2014 حيث اتخذت الأسعار منحنى تنازليا مستمرا، وذلك بعد فترة الاستقرار النسبي لسعر برميل النفط حول 100 دولار للبرميل، مما زاد من المخاوف وطرح العديد من التساؤلات بشأن الأسباب الكامنة وراء فقدان أسعار النفط لأكثر من نصف قيمتها الاسمية خلال فترة وجيزة له تتجاوز 4 أشهر.

إن الهبوط الحاد في أسعار النفط من حدود ال100$/ب في جوان 2014 إلى 50$/ب في ديسمبر 2014 جاء بشكل مفاجئ ومعاكس لكل التوقعات الاقتصادية[3].

---

[1]- دخلي عبد الرحمان، **أثر تذبذبات أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية خلال الفترة (1986-2014)**، ماجستير في علوم التسيير، تخصص علوم مالية، جامعة يحي فارس، المدية 2015، ص: 66.

[2]- بوالشعور شريفة، **تقلبات أسعار النفط وخطر المرض الهولندي**، مرجع سابق، ص: 51.

[3]- بلقلة ابراهيم، **سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة لحالة الجزائر**، مرجع سابق، ص: 35.

ثانيا. تطور أسعار النفط:

لم يخضع سعر النفط لوتيرة ثابتة إنما كان يتم وفقا لمصالح الشركات النفطية، مما ساهم في تعدد أشكاله حسب الهدف الذي تقتضيه مصلحة هذه الشركات، ويمكن أن نميز بين الأشكال التالية لسعر النفط وهي:

1. **السعر المعلن:** هو السعر الذي يتم إعلانه من قبل الشركات البترولية في السوق البترولية، وقد ظهرت هذه الأسعار لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1880م أين تميزت السوق آنذاك بوجود عدد كبير من المنتجين وسيطرة شركة واحدة هي (ستندر أويل أوف نيوجرسي) على عمليات إنتاج النفط، وقد كان يحدد السعر المعلن من قبل الشركات النفطية الاحتكارية وفقا لمصالحها ومصالح الدول التي تنتمي إليها. ومايميز السعر المعلن أنه سعر نظري لا يجسد تفاعل قوى العرض والطلب، كما أن الدول المنتجة لم يكن لها أي دور يذكر في تحديده، وقد استخدم السعر المعلن كأساس لاحتساب عوائد الدول المنتجة للنفط وتحديد الضرائب على الأرباح.
2. **السعر الحقيقي:** ظهر في أواخر الخمسينات بظهور الشركات البترولية المستقلة، وهو عبارة عن السعر الفعلي المدفوع من قبل المشتري وهو سعر أقل من المعلن عنه من قبل البائع لقاء تسهيلات وحسومات متنوعة يوافق عليها الطرفان كنسبة مئوية تخصم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع، كحالة بيع البترول الخام لمصانع التكرير ومن ثم يتعهد البائع بصورة للمشتري باقتناء منتجاته ومشتقاته النفطية، أو يقوم الطرفان بمقايضة سلعهما بدون تدخل النقود[1].
3. **سعر الإشارة:** هو سعر يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر الفعلي، اعتمد كسعر معمول به بين بعض الدول البترولية المنتجة والشركات البترولية لاقتسام العوائد النفطية فيما بينهما منذ الستينات، إن احتساب هذا النوع من السعر يتم على أساس معرفة معدل السعر المعلن والفعلي لعدة سنوات[2].
4. **سعر الكلفة الضريبية:** هو السعر المعادل لكلفة إنتاج البترول الخام مضاف إلى قيمة ضريبة الدخل والربح بصورة أساسية العائدة للدول البترولية المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة البترولية، إذن هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية لحصولها على برميل من البترول الخام، وهو في نفس

[1]- موري سمية، **أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، دراسة حالة الجزائر**، مرجع سابق، ص-ص: 61-62.

[2]- ماضي محمد، **تذبذبات أسعار النفط وتأثيراتها على اقتصاديات دول منظمة الأوبك**، مرجع سابق، ص: 90.

الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بالخسارة.

5. **السعر الفوري (الآني):** هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة آنيا أو فوريا في السوق البترولية الحرة وهذا السعر مجسد لقيمة السلعة البترولية نقديا في السوق الحرة للبترول المتبادل بين الأطراف العارضة والمشترية وبصورة آنية[1].

ثالثا. آثار تقلبات أسعار النفط:

1. **الآثار المترتبة في حالة ارتفاع أسعار النفط:** تتلخص أهم هذه الآثار بالنسبة لـ:

أ. الدول المصدرة للنفط:

- زيادة كبيرة في العوائد النفطية وانعكاس ذلك على تطور مستوى معيشة الفرد والتعزيز من قدرات الحكومة على تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية؛
- زيادة حجم الفوائض المالية النفطية بحيث توجه عبر عدة منافذ كتقديم معونات مالية أو قروض للدول النامية[2].

ب. بالنسبة لاقتصاديات الدول النامية:

- زيادة أعباء موازين المدفوعات بحيث تتحمل موازين المدفوعات لدول هذه المجموعة عبء كبير جراء ارتفاع أسعار النفط يساوي الزيادة في قيمة وارداتها من البترول الخام، إضافة إلى ارتفاع تكاليف البحث عن الطاقة البديلة؛
- احتواء الفوائض المالية النفطية إذ أن معظم هذه الفوائض تتسرب من خارج الدول المصدرة للنفط سواء في صورة استثمارات أو إيداعات أو في صورة واردات متنوعة، إضافة إلى زيادة أسعار المواد والسلع المصنعة، وبذلك نجد أن الدول الصناعية المتقدمة هي المستفيد من زيادة العائدات المالية للدول

[1]- سفيان بوقطاية، عبد الوهاب بن زاير، مبارك بن زاير، أثر إنهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد6، جوان 2018، ص-ص: 350-351.

[2] بو الشعور شريفة، **تقلبات أسعار النفط وخطر المرض الهولندي**، مرجع سابق، ص: 79.

النفطية، ويعكس هذا الوضع مدى عجز الدول المصدرة للبترول عن استيعاب هذه الفوائض نتيجة ضعف فرص التوظيف داخلها[1].

ج. بالنسبة للدول النامية لمستوردة للبترول:

- تفاقم عجز موازين مدفوعاتها وتدهور شروط التبادل الدولي؛
- زيادة المديونية الخارجية حيث ترتفع الديون الخارجية لهذه الدول بسبب ارتفاع أسعار النفط، إضافة إلى تزايد عبء خدمة الديون، ولعل الاقتراض كان السبيل الوحيد أمام هذه الدول للتخفيف من حدة أزمتها الاقتصادية؛
- الاستفادة من الفوائض المالية النفطية للدول المصدرة، حيث أتاحت الفوائض التي حققتها الدول النفطية فرصة أمام هذه الدول للحصول على قروض للمشروعات أو دعم للميزانية.

2. الآثار المترتبة في حالة انخفاض أسعار النفط:

أ- بالنسبة للدول المصدرة للبترول:

- انخفاض العوائد النفطية وتراجع معدلات النمو الاقتصادي؛
- انخفاض حجم الفوائض المالية النفطية بحيث يترتب على هذا الانخفاض لجوء العديد من الدول البترولية إلى السحب من أموالها المودعة لدى البنوك الأجنبية لتغطية جانب من إنفاقها الجاري أو اللجوء إلى الاقتراض، وتراجعت هذه الفوائض من 106 مليار دولار عام 1980 إلى 59 مليار دولار عام 1981؛
- تدهور شروط التبادل في غير صالح هذه الدول واتساع فجوة العجز في الحسابات الجارية لموازين مدفوعاتها؛
- انخفاض الصادرات البترولية لدى هذه الدول يساهم في الحفاظ على الثروات النفطية وإطالة عمر البترول لديها؛

[1] داود سعد الله، **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر(2000-2010)**، مرجع سابق، ص: 23.

– انخفاض أسعار النفط يشجع الدول على ترشيد الإنفاق العام وتنويع صادراتها وتوسيع قاعدتها الإنتاجية بدلا من اعتمادها الكلي أو شبه الكلي على إنتاج وتصدير مادة أولية واحدة[1].

ب– بالنسبة للدول الصناعية:

– انخفاض قيمة الواردات من البترول وتحسن موازين مدفوعات هذه الدول إضافة إلى انخفاض تكاليف إنتاج السلع الصناعية؛

– تخفيض الاستثمارات المخصصة للبحث عن البترول؛

– انخفاض صادرات دول هذه المجموعة نتيجة تراجع العوائد النفطية للدول المصدرة للبترول خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية والكمالية؛

– تخفيض قدرة البنوك وأسواق المال على ممارسة أنشطتها.

ج – بالنسبة للدول النامية المستوردة للبترول :

– انخفاض قيمة الواردات من البترول لهذه الدول حسب درجة اعتمادها على البترول المستورد؛

– تأثر هذه الدول بانخفاض العوائد المالية النفطية للدول البترولية والتي بدورها ستخفض من وارداتها من هذه الدول وبالتالي سوف تنخفض صادرات هذه الدول؛

– انخفاض المعونات التي تقدمها الدول البترولية للدول النامية؛

– التأثير السلبي على برامج الطاقة في هذه الدول وتراجع عمليات البحث والتنقيب وتطوير مصادر الطاقة البديلة[2].

المطلب الثاني: تقلبات أسعار صرف العملات

يحتل سعر الصرف أهمية كبيرة في الاقتصاد فقد شكل ولا يزال يشكل محور اهتمامات المختصين من خلال تأثيره على المتغيرات الاقتصادية الكلية،فضلا عن كونه أداة تربط بين أسعار السلع في السوق المحلي وأسعارها في السوق الأجنبي.

[1] بو الشعور شريفة، **تقلبات أسعار النفط وخطر المرض الهولندي**، مرجع سابق، ص: 82.

[2] موري سمية، **أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر**، مرجع سابق، ص-ص: 88-89.

أولا. تعريف سعر الصرف:

تعددت التعاريف التي تختص بسعر الصرف ولكن غالبيتها تصب في قالب واحد:

- هو أداة ربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمي، وهما مرتبطان من خلال سعر الصرف[1].
- هو عبارة عن عدد الوحدات النقدية من العملة المحلية التي تعادل وحدة واحدة من العملة الأجنبية أو العكس[2].
- هو عدد الوحدات من النقد المحلي التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي أو هو عدد الوحدات التي بالعملة الأجنبية التي تدفع ثمنا للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية[3].
- يعبر عن عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يمكن مبادلتها بوحدة واحدة من العملة الأجنبية للحصول على وحدة من العملة المحلية[4].
- هو عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية[5].
- والاقتصادي حمدي عبد العظيم يعتبر النقد الأجنبي سلعة كغيرها من السلع يتم تبادلها مع الدول المصدرة لهذه العملات، ويعبر عن ثمنها بوحدات من العملة الوطنية[6].
- الدكتور فليح حسن خلف يعرفه على أنه السعر الذي يتم بموجبه استبدال العملة المحلية بالعملة الأجنبية، أي السعر الذي يتم بموجبه تحويل العملة المحلية إلى عملة أجنبية[7].

---

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص: 96.

[2] محمد ياسر زيدان النحال ،**أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين للأوراق المالية** ، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، تخصص إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، 2016، ص: 28.

[3] دكتور سمير فخري نعمة ،**العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات**، الطبعة العربية 2011، دار اليازوري، الأردن، 2011، ص: 15.

[4] بن حمودة فاطمة الزهراء، **أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر**، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، ص: 33.

[5] بن قدور علي، **دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر(1970-2010)**، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم تسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013، ص: 14.

[6] حمدي عبد العظيم، **سياسة سعر الصرف وعلاقته بالموازنة العامة**، مكتبة النهضة المصرية، 1984، ص: 96.

[7] دكتور فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، ص: 203.

– ويقول بسام الحجار أنه سعر الوحدة من النقد الأجنبي مقدرا بوحدات من العملة الوطنية[1].

– يعرف بأنه عدد الوحدات النقدية لعملة من العملات الذي يمكن التعبير عنه بوحدة نقدية واحدة من عملة أخرى، أي أنه سعر عملة ما مقيم بعملة أخرى[2].

ثانيا. أشكال وأنواع سعر الصرف :

1- **سعر الصرف الاسمي:** هو مقياس عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، أي سعر العملة الجاري ويتم تحديده تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ولهذا يمكن أن يتغير سعر الصرف تبعا لتغير الطلب والعرض وينقسم إلى سعر الصرف الرسمي (السعر المعمول به فيما يخص التبادلات التجارية الرسمية) وسعر الصرف الموازي (السعر المعمول به في الأسواق الموازية)[3].

2- **سعر الصرف الحقيقي:** هو السعر الذي يمنح العملة المحلية قيمتها الحقيقية، فهو يعبر عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، إذ يقيس قدرة البلد على المنافسة كما يساهم في عملية اتخاذ القرارات، كما أنه يقيس معدل التضخم في البلد، حيث كلما كان الفرق بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الاسمي قليل كلما كان معدل التضخم منخفض إذن هو السعر الذي يبرز القوة الشرائية للعملة، ويفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم[4].

3- **سعر الصرف الفعلي:** يعبر عن المعدل المتضمن لمتوسط آثار التعريفات والرسوم المؤثرة في تكلفة الواردات على الاقتصاد المحلي وتكلفة الصادرات المحلية على الاقتصاديات الأجنبية، ورغم قلة انتشار التعريفات خلال السنوات الأخيرة، فقد تكاثرت الحواجز غير التعريفية التي يصعب تقدير متوسط تكلفة أي منها والتي تتغير خلال فترة قصيرة.

---

[1] بسام الحجار، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2003، ص: 100.

[2] منال محمد تيسير سرور، **العوامل المؤثرة في سوق العملات الأجنبية دراسة تطبيقية على مؤشر الدولار الأمريكي**، رسالة ماجستير في الأسواق المالية، تخصص المصارف والتامين، جامعة دمشق، 2014، ص: 45.

[3] مجلة دولة الكويت، معهد الدراسات المصرفية، يوليو 2011، العدد 12، ص: 4.

[4] دوحة سلمى، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر**، دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015، ص-ص: 9-10.

4- **سعر الصرف الفعلي الحقيقي:** هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، وحتى يصبح هذا المؤشر ذو دلالة ملائمة من أجل قياس تنافسية البلد اتجاه الخارج لابد أن يخضع هذا المعدل إلى التصحيح من خلال إزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية أي أنه يقيس كيفية تغير سعر صرف بلد معين اتجاه شركائه التجاريين، بالقياس إلى فترة أساس معينة، في حين حركات الأسعار الاسمية لا تشير إلى حدوث أي تغيير في تنافسية سلع التصدير للبلد المعني[1].

5- **سعر الصرف التوازني:** هو تعريف لسعر الصرف متسق مع التوازن الاقتصادي الكلي، أي أن سعر الصرف التوازني يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي، وهو بالتالي سعر الصرف الذي يسود في بيئة اقتصادية غير مختلفة، إن الصدمات الاسمية المؤقتة تؤثر على سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستواه التوازني ولهذا فإنه من الضروري تحديد هذا المستوى التوازني ومن ثم تفسير مجراه[2].

ثالثا. تأثر سعر الصرف بتقلبات أسعار النفط :

من المتعارف عليه أنه يتم تسعير النفط بالدولار الأمريكي في جميع أنحاء العالم ونادرا ما يتم استخدام عملات أخرى كالين أو اليورو، ولا يعتبر التضخم السبب الوحيد لانخفاض القوة الشرائية لسلعة معينة، خاصة المنتجات الأساسية التي تشكل مادة تبادل دولي، إن أسعار صرف عملات التبادل الدولي تلعب دورا كبيرا خاصة عندما يتم التبادل خارج الدولة التي تكون قد اشترت هذه حيث يرى أن ديناميكية النموذج من خلال افتراض أن دولة منظمة تستخدم ثروتها المتراكمة تدريجيا لاستيراد السلع من الدول الصناعية لذلك فإنه في المدى البعيد أسعار الصرف الحقيقية ستكون تابعة لتوزيع مستوردات، مثل عندما تكون الدولة المصدرة لها تفضيل قوي للأصول المقيمة بالدولار فإن ارتفاع سعر النفط سيؤدي إلى ارتفاع سعر صرف الدولار في المدى القريب لكن إذا تم البيع بالدولار وتم استخدام عائدات هذا البيع لشراء سلع غير مقيمة بالدولار يكون سعر العملة الجديدة العنصر الأساسي لتحديد قوة الشراء الجديدة فيتأثر بذلك وضع العملة الوطنية من ضمن

[1] درقال يمينة، **دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2011، ص: 7.

[2] أ، د، محمد إبراهيم عبد الرحيم، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار التعليم الجامعي، مصر الإسكندرية، 2015، ص: 229.

الاقتصاد الوطني بشكل عام لأن التضخم الداخلي يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف بالنسبة للعملة الخارجية ومع استمرار هذه الاتجاهات يستمر انخفاض سعر صرف العملات المحلية، كما أثبتت العديد من الدراسات الأثر الهام لسعر النفط على أسعار الصرف، كما يمكن أن يكون سعر النفط كاف لتفسير كل التحركات التي تحدد سعر الصرف الحقيقي على المدى البعيد كما تحقق بإمكانية تقدير والتنبؤ بعائد سعر الصرف الحقيقي المستقبلي من خلال أسعار النفط الحقيقية[1].

[1] بوالشعور شريفة، **تقلبات أسعار النفط وخطر المرض الهولندي**، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 228-229.

خلاصة:

إن تدفق العائدات بشكل كبير ومفاجئ على أي بلد من البلدان جراء تصدير الوفرة من موارده الطبيعية يؤدي حتما إلى نشوب العديد من المشاكل الاقتصادية وكذا الاجتماعية، وربما كان البعد الأكثر أهمية هو أن لعنة الموارد تعمل على تدمير الاقتصاد المحلي والمؤسسات السياسية كذلك، فظهور النفط أو الموارد بشكل عام يؤدي إلى نشأة سلوك يسعى للريع ومن ثم الفساد، وهو ما يؤثر بشكل سلبي على طبيعة مناخ الاستثمار والنمو، وعند تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق هذا الانفجار في عائدات النفط فإن ذلك سوف يؤدي حتما إلى عجز كبير في الموازين الاقتصادية للدول، وهكذا فإن النفط ربما يكون السبب الأكثر أهمية وراء مشكلات الدول الاقتصادية والسياسية، وهو أمر يتكرر في كافة الدول النفطية خاصة مع بداية تدفق العائدات في ظل غياب شبه تام للمؤسسات المحترفة القادرة على إدارة هذه العائدات بكفاءة ومسؤولية.

الفصل الثالث:

واقع الاقتصاد الجزائري

وعلاقته بريع النفط

تمهيد:

تواجه جميع دول العالم اليوم تحديا مزدوجا، يتجلى من جانب بضرورة التوظيف الأمثل لمواردها وإعادة هيكلة اقتصادياتها وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، ومن جانب آخر تأتي أولوية تحقيق العدل الاجتماعي والاهتمام بالتنمية الإقليمية المتوازنة والحد من الفقر والبطالة وإشراك أكبر شرائح مجتمعاتها في الدورة الاقتصادية، آخذة بالاعتبار جملة العوامل التي تم تشخيصها كعوامل مسئولة عن تباطؤ النمو وعن زيادة معدلات الفقر والبطالة، إذ أن جل دول العالم تبنت مقاربة متباعدة الأبعاد لتحقيق نمو اقتصادي داعم لشعوبها، يسهل خلق فرص العمل، ويستوعب العمالة ويحسن الدخل المادي للفقراء ويساعد على إتاحة الموارد الطبيعية لديها، وإعادة توزيعها بما يقلل من التفاوت في هذا التوزيع.

وتعتبر الجزائر على غرار هذه الدول غنية بالمصادر الطاقوية التي تسمح لها أن تكون من الدول الرائدة في صناعة الطاقة بأنواعها، وتتنوع الطاقة في الجزائر بين طاقة غير متجددة وطاقة متجددة إلا أن الجزائر منذ زمن تعتمد على الطاقة الناضبة في اقتصادها نظرا للاحتياجات الهامة لمثل هذه الطاقة بالإضافة إلى توفرها في الجزائر بشكل كبير. وعلى هذا الأساس تم تقسيم الفصل إلى مبحثين:

- **المبحث الأول:** إمكانات الجزائر النفطية.
- **المبحث الثاني:** نحو إستراتيجية مثلى لتنويع مصادر الإيرادات العامة في الجزائر.

المبحث الأول: إمكانات الجزائر النفطية:

شهد القطاع النفطي في الجزائر منحنى جديد خلال العقدين الأخيرين، وهي اليوم تعمل جاهدة لتعظيم مواردها الاقتصادية من خلال زيادة صادراتها النفطية، وهذا بسعيها قدما لتنفيذ مشاريع تطوير إنتاج الحقول، وذلك بهدف إرساء مكانة أساسية كإحدى الدول النفطية الفاعلة سواء ضمن منظمة الدول المصدرة للنفط أو في إطار السوق العالمية. غير أن دور أي دولة ووزنها يتحدد بما تملكه من إمكانيات بترولية ومزايا تنفرد بها ومدى أهمية هذه الإمكانيات وقدرة تأثيرها على سوق النفط الدولية.

المطلب الأول: احتياطي وإنتاج النفط في الجزائر

أولا. احتياطي النفط في الجزائر:

الجزائر دولة بترولية يعتمد اقتصادها على تصدير المحروقات، لذا فإن كل من البترول والغاز يحتلان الصدارة ضمن كل أنواع الطاقة دون منافسة، وقد طورت الجزائر هذا القطاع بشكل فعال عبر شبكة من المصانع الضخمة، وبالسيطرة على هذه الثروة من الاحتياطات إنتاجا وتسويقا ودخلا.

1- النفط الخام في الجزائر: لا بد عند التكلم عن الاحتياطات النفطية أن نعرف:

أ- الاحتياطي المؤكد: يتضمن كميات الزيت المؤكد استخراجها من الحقول المكتشفة من الآبار المحفورة بناء على ما تم تحصيله من بيانات هندسية وجيولوجية، وكذا الكميات المؤكد استخراجها من حقول ثبت وجود زيت الخام ذو الجدوى الاقتصادية بها عن طريق اختبارات ولم يتم بدء الإنتاج منها. إضافة إلى الكميات المؤكد استخراجها من الحقول المكتشفة بتطبيق تقنيات الإنتاج الثانوي أو الثلاثي [1].

ب- الاحتياطي المحتمل: هو الكميات المكتشفة وغير المقدر كمياتها بصورة دقيقة ونهائية، ويعتمد في احتمال وجودها على الطرق الجيولوجية لطبقات الأرض مع إمكانية حفر بئر تجريبي لإثبات تواجدها والتي يتوقف استغلالها على التطور التقني والظروف الاقتصادية المستقبلية.

ج- الاحتياطي الممكن: وهو الكميات المتوقع تواجدها لكن لم يحفر أي بئر لإثباتها وتستند توقعات الإنتاج الممكنة على الخصائص الجيولوجية لمناطق أخرى مجاورة أو مشابهة لها معروفة بإنتاجها للبترول أو

[1] عية عبد الرحمان، **انعكاسات تقلبات أسعار النفط على قرارات السياسة الاقتصادية الجزائرية**، مرجع سابق، ص: 11.

الغاز. وفي تقدير الاحتياطات لأي دولة يتم التغاضي عن الاحتياطات المحتملة والممكنة، ولهذا لا يؤخذ بعين الاعتبار إلا بالاحتياطات المؤكدة [1].

وفيما يتعلق بتطور احتياطات الطاقة بالجزائر يمكن أن نفسر ذلك فيما يلي:

الجدول رقم (3-1): تطور الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام في الجزائر خلال الفترة (1995-2017) **الوحدة: مليار برميل**

السنة	الاحتياطي	السنة	الاحتياطي
1998-1995	10.0	2008	12.3
1999	9.2	2009	12.3
2000	9.2	2010	12.3
2001	11.3	2011	12.3
2002	11.3	2012	12.2
2003	11.8	2013	12.2
2004	11.4	2014	12.2
2005	12.3	2015	12.2
2006	12.3	2016	12.2
2007	12.3	2017	12.3

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير الأمين العام السنوي والتقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، أعداد مختلفة.

تشير تقديرات الاحتياطي المؤكد سنة 1990إلى انخفاضه بحوالي 0.8 مليار برميل حيث بلغ 9.2 مليار برميل في تلك السنة مقارنة ب10 مليار برميل سنة 1998 أي بانخفاض نسبته 0.08%، ويرجع هذا

[2] تكواشت عماد، **واقع وأفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر**، ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتنمية، جامعة الحاج لخضر بباتنة، 2012، ص-ص: 90-91.

إلى الجهود التي تبذلها منظمة الأوبك خلال تلك الفترة بزيادة الإنتاج العالمي من النفط الخام للمحافظة على سعر البرميل من النفط كما عرفت تقديرات الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام الجزائري ارتفاعا بقيمة 2.1 مليار برميل خلال سنة 2000 مقارنة بسنة 1999 أي بنسبة تغير قدرها 22.83%. ومن الملاحظ تغيرات محدودة بالزيادة في كمية الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام بالجزائر خصوصا خلال الفترة من2000إلى2009، وخلال الفترة من 2009 إلى 2017ظلت احتياطات النفط الخام في الجزائر ثابتة إلى حدود 12.2مليار برميل.

2- احتياطي الغاز الطبيعي في الجزائر:

إن التطور التكنولوجي الملاحظ في الآونة الأخيرة لاسيما في ميدان التكرير والتمييع والنقل يبشر بصناعة غازية مزدهرة مما يضمن تنمية وتطوير اكتشافاته وتشجيع استخداماته على نطاق واسع. وكذا تغيير نمط وهيكل استهلاك المنتجات البترولية. ويعتبر الغاز الطبيعي ثروة مستقبل الجزائر إذ تتركز مناطق إنتاجه في قلب الصحراء الجزائرية وتحديدا في منطقة حاسي الرمل والتي تقع على بعد 500 كلم من الساحل، وهي من أكبر الحقول الغازية في العالم، كما ينتقل الغاز من مناطق الإنتاج إلى الساحل بواسطة الناقلات الضخمة، وتقدر طاقة مركبات التمييع في أرزيو وسكيكدة بـ30 مليار م^3،[1]

والجدول التالي يمثل إمكانات الجزائر من الغاز الطبيعي:

[1] حاج قويدر عبد الهادي، **الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري (1986-2009)دراسة تحليلية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتنمية، جامعة وهران، 2012، ص: 121.

جدول رقم(3-2): الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي في الجزائر خلال الفترة(1995-2017)

الوحدة: مليار متر مكعب

السنة	احتياطي الغاز الطبيعي في الجزائر	السنة	احتياطي الغاز الطبيعي في الجزائر
1995	3690	2007	4504
1996	3680	2008	4504
1997	3690	2009	4504
1998	3690	2010	4504
1999	4522	2011	4504
2000	4555	2012	4504
2001	4555	2013	4504
2002	4516	2014	4504
2003	4545	2015	4504
2004	4545	2016	4504
2005	4580	2017	4504
2006	4504		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير الأمين العام السنوي والتقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، أعداد مختلفة.

نلاحظ زيادة تقديرات احتياطات الجزائر من الغاز الطبيعي ب 380 مليار م^3 خلال سنة 1999 أي بنسبة زيادة إلى 22.55% بالنسبة لسنة 1998،ويرجع ذلك إلى مساهمة الشركات الأجنبية في الأنشطة الاستكشافية للآبار النفطية والغازية إذ بلغ عدد الآبار النفطية 17 والغازية 3 خلال نفس السنة، وظلت تقديرات احتياطي الغاز الطبيعي في الجزائر بعد سنة 2000 مستقرة على كمية 4545 مليار م^3 إلى غاية سنة 2005 حيث ارتفعت إلى 4580 مليار م^3 أي بنسبة زيادة قدرها 0.77 %لتنخفض تلك التقديرات من الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي إلى 4504 مليار م^3 بعد سنة 2005 أي بانخفاض قدره

1.66% ويرجع ذلك إلى شركة جاز بروم نذر لاندزبي في والتي حصلت في الجزائر على حق الاستكشاف في امتياز الأصيل الواقع على اليابسة في تلك الفترة، حيث تشير الدراسات الأولية إلى انه قد يحتوي على 30 مليون طن من النفط والغاز الطبيعي أي ما يقارب 180 مليون برميل. ويشمل الامتياز 3 قطاعات تغطي مساحة تزيد عن 3 ألاف كلم^2 وخلال الفترة من 2009-2017 ظلت الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي في الجزائر ثابتة إلى حدود4504 مليار م^3.

ثانيا. إنتاج النفط في الجزائر:

1. إنتاج النفط الخام في الجزائر: حققت الطاقة الإنتاجية للنفط تطورا كبيرا وسلكت اتجاها متزايدا، وهذا التطور الملاحظ لإنتاج النفط الخام ماهو إلا انعكاس لتطور قدرات الجزائر في ميادين البحوث، الاستكشاف، الاستخراج والنقل، بالإضافة للارتفاع غير المسبوق للأسعار نتيجة ارتفاع الطلب العالمي على هذه المادة الحيوية، وتعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة للنفط، فهي تحتل المرتبة الثالثة إفريقيا، والمرتبة الثانية عشر في العالم من حيث الطاقة الإنتاجية وهذا منذ تأميم المحروقات سنة 1971 فمنذ هذا التاريخ وإنتاج النفط في تطور مستمر نتيجة الجهود المبذولة[1]، والجدول التالي يوضح ذلك:

[1] بن عوالي خالدية، **استخدام العوائد النفطية دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر والنرويج**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2016، ص: 92.

الجدول رقم(3–3): كميات إنتاج النفط الخام في الجزائر خلال الفترة (1995 – 2017)

الوحدة: ألف برميل/يوم

السنة	إنتاج النفط الخام في الجزائر	السنة	إنتاج النفط الخام في الجزائر
1995	752	2007	1398
1996	806	2008	1356
1997	846	2009	1240
1998	827	2010	1190
1999	857	2011	1162
2000	891	2012	1203
2001	842	2013	1203
2002	850	2014	1193
2003	1111	2015	1157
2004	1311	2016	1146
2005	1352	2017	1147
2006	1369		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير الأمين العام السنوي والتقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، أعداد مختلفة.

عرف إنتاج النفط الخام في الجزائر ارتفاعات طفيفة خلال الفترة من 1995إلى 2002 بزيادة في الإنتاج قدرها 98الف برميل في اليوم خلال 7 سنوات أي بمعدل زيادة قدره 14 ألف برميل في اليوم كل سنة، ونلاحظ زيادة طردية في كميات إنتاج النفط الخام في الجزائر خلال الفترتين من 2002إلى2003 ومن 2003إلى2004 قدرها 261الف برميل في اليوم و200 ألف برميل في اليوم على التوالي.

كما سجلت كميات إنتاج النفط الخام ارتفاعا ملحوظا منذ سنة 1995 ليبلغ ذروته سنة 2007 حيث قدر في تلك السنة ب1398 ألف برميل في اليوم ثم بدا بالتراجع في السنوات التي لحقت ليبلغ 1147 ألف برميل

في اليوم سنة 2017، ويعود سبب تراجع الإنتاج في السنوات الأخيرة إلى التأخيرات المتكررة للمشروعات، وصعوبات اجتذاب شركاء الاستثمار وفجوات البنية التحتية ومشكلات فنية.

2. إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر:

واصلت الجزائر استثماراتها الميدانية في مجال إنتاج الغاز الطبيعي بهدف تدعيم مكانتها الرائدة في مجال الطاقة على مستوى منطقة البحر الأبيض المتوسط وحضورها القوي في الأسواق الأمريكية والأسيوية، وهذا كله نابع من الإيمان والوعي الذي تلعبه في إطار صناعة الغاز الطبيعي وانعكاسات العولمة والمنافسة الشديدة بين مختلف المنتجين، إذ أن الغاز الطبيعي اليوم أصبح من مصادر الطاقة المهمة جدا، وهو يوجد في الطبيعة ذاتيا مع النفط ويسمى بالغاز المصاحب، ولابد من التفريق بين الإنتاج الفعلي والإنتاج المسوق، إذ يختلف الغاز عن البترول باعتبار أن كل الإنتاج من الغاز لا يسوق بالضرورة ولأسباب تقنية لا يمكن تخزينه بل يعاد ضخه في حقول الغاز أو يتم حرق جزء كبير منه مما يمثل خسارة كبيرة للدولة المنتجة، وبالتالي في حساب إنتاج الغاز يؤخذ بعين الاعتبار الغاز المسوق فقط، أي بعد حذف الكميات التي يعاد ضخها أو التي يتم حرقها [1]. وفي ما يلي عرض لكميات إنتاج الغاز المسوق في الجزائر:

الجدول رقم(3–4): كميةإنتاج الغاز الطبيعي المسوق في الجزائر خلال الفترة (1995 – 2017)

الوحدة: مليار متر مكعب

السنة	إنتاج الغاز الطبيعي المسوق في الجزائر	السنة	إنتاج الغاز الطبيعي المسوق في الجزائر
1995	55.6	2007	84.8
1996	59.6	2008	86.5
1997	67.7	2009	81.4
1998	72.5	2010	83.8
1999	81.5	2011	82.6
2000	83.1	2012	85.7

[1] عيسى مقليد، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**، ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008، ص: 44.

2001	78.2	2013	81.5
2002	80.4	2014	83.3
2003	82.8	2015	84.6
2004	82.0	2016	95.0
2005	89.2	2017	95.0
2006	88,2		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير الأمين العام السنوي والتقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، أعداد مختلفة.

استمر إنتاج الغاز الطبيعي المسوق في الجزائر في الارتفاع على مدار ستة سنوات ابتداء من سنة 1995 بنسبة زيادة قدرها 49.46% لينخفض إلى 78.2 مليار م^3 سنة 2001 ليواصل ارتفاعه على نحو ثابت خلال 5 سنوات الأولى من العقد الفارط، وتزايد الاهتمام بالتنقيب عن المصادر غير التقليدية للغاز مثل غاز الصخور الكتيمة وشبه الكتيمة إذ قدرت بعض الدراسات سنة 2006 احتياطي الغاز غير التقليدي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بحوالي 95 تريليون م^3.كما سجلت كميات إنتاج الغاز الطبيعي المسوق في الجزائر تذبذبات طفيفة جدا خلال الفترة من 2009 إلى 2017 إذ نلاحظ انتقالها من 83.8 مليار م^3 سنة 2010 إلى 95مليار م^3 سنة 2017 ،أي بتغير يكاد يكون معدوما قدره 0.94%.

المطلب الثاني: استهلاك وتصدير النفط الجزائري

أولا. استهلاك وتصدير النفط الخام الجزائري :

أقدمت الجزائر على مشروع هام لإصلاح قانون المحروقات، والإتاحة للأجانب العمل بشكل مستقل، ظهر هذا جليا في زيادة إنتاجها من النفط الخام بقدر كبير خلال السنوات القليلة المقبلة وذلك عن طريق جلب المزيد من المستثمرين الأجانب، تداركا للتطورات التي اختصت في الطلب المحلي والعالمي على هذه المادة. ولقد شهد استهلاك النفط كأحد عناصر الطاقة الأكثر أهمية على الإطلاق في مختلف بلدان العالم تطورا ملحوظا عبر الزمن وهذا راجع إلى عدة أسباب منها التطور الديمغرافي، ديناميكية النمو الذي تعرفه مختلف الاقتصاديات وخاصة اقتصاديات جنوب شرق آسيا، بالإضافة للتطور التكنولوجي وإتاحة المزيد من مصادر

الطاقة [1]،حيث شهد الاستهلاك اتجاها تصاعديا منذ التسعينات ما يبين حالة النشاط التي دخلتها الجزائر بتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي، أما بالنسبة للتصدير فقد شهد انخفاضا من سنة لأخرى[2]، وهذا ما يبينه الجدول الآتي:

الجدول رقم(3–5): كمية استهلاك وتصدير النفط الخام الجزائري خلال الفترة (1995 – 2017)

الوحدة: استهلاك: ألف برميل مكافئ نفط / يوم الصادرات: ألف برميل / يوم

السنة	استهلاك النفط الخام الجزائري ألف برميل مكافئ نفط / يوم	صادرات الجزائر من النفط الخام ألف برميل / يوم	السنة	استهلاك النفط الخام الجزائري ألف برميل مكافئ نفط / يوم	صادرات الجزائر من النفط الخام ألف برميل / يوم
1995	220.00	333	2007	331.6	1253.5
1996	215.00	391	2008	349.3	840.9
1997	229.00	373	2009	361.6	747.5
1998	235.00	549	2010	481.1	708.8
1999	245.00	415	2011	468.0	697.6
2000	250.00	657	2012	420.3	685.9
2001	220.00	442	2013	416.2	608.0
2002	235.02	566	2014	425.8	479.9
2003	250.01	741	2015	443.6	485.6
2004	275.20	893	2016	417.9	541.5
2005	285.19	970	2017	418	541
2006	310.00	947.0			

[1] سمير بن محاد، **استهلاك الطاقة في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية**، ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2009، ص: 35.

[2] نعيمة باديس، **اقتصاديات الطاقة كآلية لحماية البيئة في الجزائر دراسة حالة مؤسسة سوناطراك**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، 2013، ص: 88-89.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير الأمين العام السنوي والتقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، أعداد مختلفة.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن استهلاك النفط الخام بالجزائر في تزايد مستمر إذ ارتفع من 220 ألف برميل مكافئ نفط في اليوم سنة 1995 إلى 361.6 ألف برميل مكافئ نفط في اليوم سنة 2009، أي بزيادة قدرها 141.6 ألف برميل مكافئ نفط في اليوم، وهذا ما يعادل نسبة زيادة قدرها 64.36% ويتأثر استهلاك الطاقة في الجزائر بثلاثة متغيرات رئيسية، وهي الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان وأسعار الطاقة السائدة في الأسواق المحلية، كما سجل استهلاك النفط الخام الجزائري تراجعا طفيفا في معدلاته إذ قدر سنة 2010 ب481.1 ألف برميل مكافئ نفط في اليوم، لينتقل إلى 417.9 ألف برميل مكافئ نفط في اليوم سنة 2017 أي بنسبة تراجع قدرها 8.45% وعلى صعيد صادرات الجزائر من النفط الخام فقد عرفت انخفاضا شديدا كان خلال نفس الفترة تقريبا إذ انتقل حجم الصادرات من 1253.5 ألف برميل في اليوم سنة 2007 إلى 541 ألف برميل في اليوم سنة 2017 أي بنسبة انخفاض قدرها 158.13%

ثانيا. استهلاك وتصدير الغاز الطبيعي:

تزايد الاهتمام بالغاز الطبيعي خاصة بعد الأزمة البترولية لسنة 1973، ويرجع هذا الاهتمام المتزايد لهذا المورد الطبيعي نتيجة لزيادة حصته في سوق الطاقة العالمية نظرا للخصائص التي يتميز بها والتي تتمثل في كونه موردا نظيفا لا يتسبب في تلويث البيئة فهو لا يترك أي رواسب كبريتية ضارة وانبعاث الغازات الدفينة، وكفاءة مردوديته في توليد الكهرباء مقارنة بالمصادر الأخرى. حيث تصدر الجزائر الغاز الطبيعي عبر خطوط الأنابيب وعلى الناقلات في شكل غاز مسال. وتنتشر محطات الغاز الطبيعي المسال في الجزائر في المدن الساحلية أرزيو وسكيكدة، وكانت الجزائر أول بلد في العالم يصدر الغاز الطبيعي المسال عام 1964[1]. وبالنسبة للاستهلاك فقد وجهت نسبة كبيرة لجميع القطاعات سواء الاستعمالات الاجتماعية كالطهي والتدفئة أو الاستعمالات الاقتصادية كإنتاج الطاقة الكهربائية أو الاستخدامات الكيميائية[2].

[1] أ.جبار سعاد وأ. ماحي سعاد، **مداخلة بعنوان: الطاقة في الجزائر موارد وإمكانات**، المؤتمر الأول سياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتامين الحاجات، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2015، ص-ص: 9-10.

[2] أ.د.بلمقدم مصطفى، الغاز الطبيعي في الجزائر، آفاق واعدة وتحديات، **مجلة التنظيم والعمل**، العدد 04، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، ص: 5.

ويرتفع هذا الطلب الداخلي عن الغاز الطبيعي بسبب النمو المستمر الذي يعرفه الاقتصاد الوطني وكذلك إلى الزيادة في معدل توصيل المساكن بالغاز الطبيعي[1].

والجدول التالي يمثل لنا الكميات المستهلكة والمصدرة من الغاز الطبيعي الجزائري:

الجدول رقم (3-6): كمية استهلاك وتصدير الغاز الطبيعي الجزائري خلال الفترة (1995 – 2017)

الوحدة: الصادرات في السنة: (*) مليار م^3 (**) تريليون وحدة حرارية بريطانية.

السنة	استهلاك الغاز الطبيعي في الجزائر ألف برميل مكافئ نفط/يوم	صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي (*)
1995	334	37.7
1996	345	40.8
1997	357	48.5
1998	365	52.4
1999	370	59.5
2000	375	61.6
2001	380.0	57.7
2002	385.0	57.9
2003	394.0	60.0
2004	400.0	59.6
2005	430.0	64.8
2006	450.0	61.6
2007	470.0	58.7
2008	500.0	59.37

[1] د شكيب خليل، **حصيلة انجازات قطاع الطاقة والمناجم 2000-2008**، وزارة الطاقة والمناجم، طبعة 2009، ص89.

2009	469.4	52.67
2010	455.2	57.36
2011	517.0	52.56
2012	575.6	52.34
2013	595.2	47.00
2014	659.5	45.03
2015	701.3	43.89
2016	706.3	53.97
2017	707	54

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير الأمين العام السنوي والتقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، أعداد مختلفة.

يمكن أن نلاحظ ارتفاع طفيف وبوتيرة ثابتة فيما يتعلق بالاستهلاك المحلي للغاز الطبيعي طيلة الفترة من 1995الى 2004 حيث ارتفع من 19.5 مليار $م^3$ سنة 1995 إلى 23.29 مليار $م^3$ سنة 2004، أي بمعدل تغير بالزيادة سنويا قدره 0.344 مليار $م^3$ وكان أقصى ما بلغ هذا التغير هو 0.7 مليار $م^3$ ما بين سنتي 1995 و1996 أي بنسبة تغير 3.48% وفي سنة 2005 ارتفع الاستهلاك المحلي للغاز الطبيعي إلى 25.04 مليار $م^3$ بعدما كان 23.29 مليار $م^3$ سنة 2004 بزيادة قدرها 1.75مليار $م^3$ هدا ما يعادل نسبة زيادة قدرها 7.51% أما خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2009 كان التغيير في الاستهلاك على عكس الفترة السابقة كبيرا وبوتيرة شبه ثابتة تتغير سنويا ما بين 1.16 مليار $م^3$ كحد أدنى و1.75 مليار $م^3$ كحد أقصى كانت هذه الزيادة في السنوات الأخيرة راجعة إلى تنفيذ خطة السياسة الوطنية في توسيع وتعميم شبكة الغاز في كل أرجاء التراب الوطني

أما بالنسبة للصادرات فقد شهدت الفترة من 1995 إلى 2000 ارتفاع الكميات المصدرة من الغاز الطبيعي.

المبحث الثاني : نحو إستراتيجية مثلى لتنويع مصادر الإيرادات العامة في الجزائر

تعتبر بداية الألفية الجديدة أهم فترة سجلت فيها الجزائر فائضا كبيرا في قيمة العوائد النفطية، حيث حققت الجزائر فوائض مالية هامة لم تحققها في أي مرحلة من قبل، بسبب الارتفاع الهام لأسعار النفط في الأسواق العالمية، ونتيجة لوجود هذا الفائض الذي فاق تقديرات الحكومة الجزائرية فكرت في إيجاد طرق من أجل استغلال هذه الفوائض بطرق عقلانية، تضمن من خلالها المحافظة عليها وحسن استخدامها في الوقت المناسب من أجل الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي وتجنب أثار التذبذب بالنسبة للإيرادات النفطية في المدى المتوسط والبعيد.

المطلب الأول : التوظيف الأمثل للعائدات النفطية في الجزائر

تواجه الجزائر مشاكل كبيرة تتعلق باستنزاف مواردها الطبيعية، وعلى الخصوص الموارد الطاقوية نتيجة للأنماط الاستهلاكية والإنتاجية غير المستدامة وهو مايمكن أن يدفع بسرعة نحو كوارث طبيعية واقتصادية، ولهذا يجب استخدام هذه الموارد بعقلانية وتوظيف مواردها بالشكل الأمثل لتفادي مشاكل نفاذها ببناء نموذج جديد للنمو وإيجاد بدائل تنموية حيوية في الاقتصاد الجزائري.

أولا. نموذج النمو الجديد:

رأت الجزائر أنه لابد من السعي إلى تحقيق تغيير جذري لهيكل اقتصادها بحلول العام 2030، مع تحقيق حلم الأجيال المتعاقبة منذ الاستقلال في رؤية اقتصاد حقيقي متنوع تنافسي قادر على التصدير، حيث أن الجزائر تبنت نموذج جديد للنمو، يرتكز من جهة على مقاربة مستجدة لسياسة الموازنة لتغطية الفترة من 2016 إلى 2019 ومن جهة أخرى، يقوم على آفاق لتنويع وتحويل بنية الاقتصاد في 2030، وذلك وفق ثلاث مراحل وهي:

1. **مرحلة الإقلاع (2016–2019)**: هي مرحلة ستطبع برفع جميع المؤشرات القطاعية إلى المستويات المستهدفة.
2. **مرحلة التحول (2020–2025)**: وتسمح هذه المرحلة بإنجاز قدرات استدراك الاقتصاد .

3. **مرحلة الاستقرار(2026–2030)**: وهي المرحلة التي يتمكن فيها الاقتصاد الوطني استغلال القدرات الاستدراكية التي تراكمت ومختلف المتغيرات الاقتصادية وتوظيفها لصالح استقراره[1].

و لتجسيد هذا النموذج الجديد، تقوم الحكومة بإتباع السبل التالية :

أ. **ديناميكية القطاعات المطلوبة**: على المستوى القطاعي يتوجب التنويع بتنمية فروع نشاطات جديدة بما يسمح باستخلاف قطاع المحروقات والبناء والأشغال العمومية، مما يتطلب تسريع النمو. والهدف بالنسبة لقطاع الصناعة خارج قطاع المحروقات هو بلوغ 10 % من القيمة المضافة في حدود 2030، ولبلوغ هذا المستوى يتطلب إنتاج قيمة مضافة صناعية بمعدل معتبر، فيما مقابل معدل نمو القطاعات الأخرى يتراوح بين 6.5 إلى 7.4 % لقطاع الخدمات، على أساس أن حصة الأشغال العمومية في الناتج الداخلي الخام ستتراجع لصالح قطاع صناعات الذكاء الذي سيبلغ نموه 1.7 % خلال الفترة المرجعية.

ب. **تعزيز نظام الاستثمار**: تعزيز أنظمة الاستثمار من أجل تحقيق التحول الهيكلي الذي يتوجب ربط النمو في قطاع المحروقات بتطور إنتاجية رأس المال المستثمر، وفي هذا الإطار يتوجب تحقيق معدلات نمو مرتفعة للإنتاجية الكلية للعوامل التي تسمح لنفس معدل الاستثمار الكلي في الاقتصاد بتحقيق نمو أعلى، وهو ما يجعل من ضرورة العمل على استهداف القطاعين الخاص والعمومي أيضا، مما يتوجب تدخل جديد من خلال الميزانية بداية من العام 2025 بشكل تدريجي من أجل خفض نفقات التجهيز المسجلة في ميزانية الدولة شريطة وضع نظام استثمار وطني في التجهيزات العمومية بإشراك نموذج الشراكة العمومية الخاصة وهذا يتطلب :

- تحرير الاستثمار الخاص في القطاعات المولدة للنمو؛
- سياسة قوية للتحويل التكنولوجي وتكثيف العلاقة بين الجامعة والمؤسسة.

ج. **الاستدامة الخارجية** : تمثل تحديا رئيسا في المرحلة القادمة وفي ظل الإطار الاقتصادي الذي يتسم بتسارع نمو وتنويع الاقتصاد خارج المحروقات، وسترتبط الواردات بوتيرة نمو الناتج الداخلي الخام الذي سيسجل نموا ب 6.5% سنويا، فيما حين ستكون الصادرات مرتبطة بالمحروقات الذي سيكون نموه

[1] : وزارة المالية، **نموذج النمو الجديد**، أطلع عليه يوم 14-04-2019، على الموقع https: //www.mf gov.dz ،

3 % خلال السنوات الأولى للتحول، على اعتبار أن الصادرات خارج المحروقات لن تكون جاهزة إلا بعد فترة معينة، وعليه سيتم تحقيق توازن المعادلة من خلال نموذج للفعالية الطاقوية وتنمية الطاقات المتجددة لتوفير فائض طاقة أحفورية قابلة للتصدير[1]. ومن جهة ثانية تسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات من مصادر زراعية وصناعية وخدماتية، مع العلم أن وتيرة الصادرات خارج المحروقات واستيراد المواد الطاقوية خلال السنوات الأخيرة، لن يمكن تحملها بداية من العام 2020.

ثانيا. البدائل الحيوية والمتاحة أمام الاقتصاد الجزائري :

إن نظام بديل اقتصادي حيوي وأفضل خارج قطاع المحروقات يتطلب الاهتمام والعناية الكافية بمجالات عديدة ومتنوعة وترقية وتطوير الاستثمار فيها، من خلال تفعيل العناصر السالفة الذكر ومحاولة تجسيدها على أرض الواقع برؤية واقعية بعيدة عن التضخيم والهالات الإعلامية ونذكر منها:

قطاع الفلاحة: حيث يتعين ضمن هذا المجال القيام بعملية إحصاء شاملة الغرض منها وضع بنك معلومات يتم الوقوف من خلاله على نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات الموجودة التي تواجه القطاع، للنهوض بهذا القطاع على أحسن وجه يتعين أن تراعي جميع المخططات التنموية الوطنية والولائية والبلدية هذا الجانب وتعمل على:

- العمل لضمان وصول برامج الدعم الفلاحي للفلاحين الحقيقيين؛
- البحث ضمن السبل العلمية الممكنة لتطوير طرق الزراعة المروية وزيادة رقعتها الأمر الذي من شأنه المساهمة في إعادة تأهيل المستثمرات الفلاحية، والعمل على تشجيع المنتج المحلي بما يتماشى مع الخصائص المناخية ونوعية التربة في كل منطقة؛
- تطوير الصناعات الغذائية بما يتماشى مع المورد المحلي وخصوصيات كل منطقة؛
- البحث ضمن الأنظمة الإنتاجية التي تتوافق والظروف المناخية للمناطق الصحراوية (الواحة) قصد تطوير القطاع بها مع العمل على حل مشكلة النقل؛
- استغلال الطاقات البديلة كمصدر للطاقة أو الغاز لبعث النشاط الفلاحي؛

[1] وزارة المالية، **نموذج النمو الجديد**، مرجع سابق.

- منح عقود الملكية للفلاحين المستثمرين؛
- تطوير سبل تخزين المحاصيل والمنتجات الزراعية بما يضمن عدم تعرضها للتلف.

قطاع السياحة: تعد السياحة ضمن البدائل الحيوية، فكثير من الدول تعتمد على هذا القطاع كمورد هام للثروة مما جعلها تعمل على تطويرها وتحسين مخرجاتها، وقصد النهوض بهذا القطاع على أحسن وجه يتعين أن تراعي جميع المخططات التنموية الولائية والبلدية هذا الجانب لاسيما من حيث:

- وضع خطط لمنع تأثير بناء السكنات الحديثة على حساب التراث العمراني السياحي وترميم هذه الأماكن والمعالم الأثرية؛
- تشجيع المبادرات الهادفة إلى الرقي بالقطاع السياحي والتي تهدف إلى المحافظة على الصناعات التقليدية والنمط العمراني والتقاليد والعادات؛
- توفير الأمن ويتبعه وجود بيئة مستقرة، ويعد هذا من أولويات نجاح أي عمل سياحي؛
- بناء قاعدة فندقية متينة أو تمويل الحكومة لأي مشاريع فندقية خاصة تعزز من الفعل السياحي وتنميه لأن هياكل الاستقبال السياحي تعد الركيزة الأساسية لتطوير القطاع[1].

المطلب الثاني: سبل مكافحة الفساد في الجزائر

ثروة الموارد تخلق أرضية خصبة لنمو الفساد، حيث أن أصحاب القوة والنفوذ السياسي لا يقومون بتحويل عوائد الصادرات إلى حساباتهم الخاصة وحسب، وإنما يتشاركون الغنائم مع مساندهم، حيث أن الدول التي تمتلك احتياطات عظمى من الموارد، وخاصة الدول المصدرة للنفط، تتميز بتحقيقها مستويات جد عالية من الفساد، وهو ما أبرزته العديد من الدراسات الكمية والتحليلية، حيث نجد أن الدول النامية الغنية بالموارد تتذيل ترتيب مؤشر الفساد وهذا دليل على تراجع الشفافية وانتشار مظاهر الفساد كالرشوة، والاختلاسات والصفقات المشبوهة، ومنه فإن بناء الدولة يقوم على متغيرات عديدة أهمها القضاء على ظاهرة الفساد التي هي نتاج تطورات تاريخية وظروف سابقة أدت إلى تشكيل الوسط المناسب لاستشراف هذه

[1] وزارة المالية، **نموذج النمو الجديد**، مرجع سابق.

الظاهرة، والتي ما فتئت تنخر في هيكل النسيج الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وحتى الإيديولوجي للدول وخاصة الجزائر.

أولا. تعريف الفساد:

يعرف الفساد في الاقتصاد على أنه سوء استخدام الوظيفة أو المنصب لتحقيق منفعة خاصة[1]، أو هو سلوك غير سوي ينطوي على قيام الشخص باستغلال مركزه وسلطته في مخالفة القوانين واللوائح والتعليمات، لتحقيق منفعة لنفسه أو لذويه من الأقارب والأصدقاء والمعارف وذلك على حساب المصلحة العامة.[2]

ثانيا. طرق مكافحته:

تفاقم هذه الظاهرة في الجزائر زاد من عزم الدولة على استئصالها ما جعل السلطات تطلق العديد من الآليات للوقاية من الفساد وذلك من خلال مجموعة من النصوص التشريعية وإنشاء العديد من المؤسسات التي تعنى بالوقاية من الفساد ومكافحته وذلك عبر الإجراءات التالية: [3]

- العمل بالإصلاحات الإدارية والترتيبات الوقائية، ويشمل هذا التوجه استخدام كافة الطرق العلاجية بهدف معالجة حالات الانحراف؛
- مقاضاة المخالفين والرؤوس الفاسدة داخل الجهاز الإداري ويشمل هذا التوجه استخدام كافة الطرق العلاجية بهدف معالجة حالات الانحراف؛
- زيادة برامج التوعية والتثقيف ضد الفساد الإداري ونشر ثقافة الولاء والتفاني في العمل لتحقيق المصلحة العامة؛
- التأكيد على تحقيق توازن اقتصادي كبير ورفع المستويات سواء كان موظف ضمن دوائر الدولة أو مواطن عادي، للنهوض بالمستوى الاقتصادي للفرد والتركيز بشكل كبير على النوع الأول؛

---

[1] د.يوسف حسن يوسف، **الفساد الإداري والاقتصادي والكسب غير المشروع وطرق مكافحته**، الطبعة الأولى، دار التعليم الجامعي، مصر، 2014، ص: 8.

[2] أ .كايد كريم الركيبات،**الفساد الإداري والمالي مفهومه وآثاره وطرق قياسه وجهود مكافحته**، دار الأيام، 2015، ص-ص: 23-24.

[3] محمد العيد بو جمعة، **اثر تطور الإيرادات النفطية على ظاهرة الفساد المالي دراسة مقارنة**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، 2013، ص: 198.

- تقوية العلاقة بين الأجهزة الإعلامية وأجهزة مكافحة الفساد الإداري وتعمل الأولى على نشر حالات الفساد التي يتم مكافحتها من قبل الأخرى بهدف نقل الصورة واضحة عن ما تحققه هذه الأجهزة من إنجازات،
- اعتماد إستراتيجية شاملة ودقيقة تتضمن إجراءات ردعية ووقائية وتربوية واضحة، وضمن سقف زمني محدد، توجه من خلاله ضربات للمؤسسات والأفراد الفاسدين والداعمين للفساد في جميع المستويات الإدارية وتعتمد الخبرات والكفاءات الوطنية وتأخذ بعين الاعتبار مبدأ وضع الشخص المناسب في المكان المناسب ووضع آليات موضوعية في اختيار المسئول[1].
- اعتماد بعض الإجراءات التي تساعد على القضاء أو الحد من ظاهرة الفساد الإداري؛
- تقليل الروتين وتبسيط إجراءات العمل وبسرعة إنجاز المعاملات إلى الحد الذي لا يتيح للموظف سهولة التلاعب؛
- العمل على جعل عملية تقويم أداء الموظف والمؤسسات عملية مستمرة لكشف الانحرافات وتصحيحها؛
- أخذ التدابير الوقائية والعلاجية والعمل على تفعيل القوانين ووسائل الردع وتطوير النظم الرقابية [2].

[1] عزيزة بن سمينة، **تفشي ظاهرة الفساد الإداري بين التنظير والواقع العملي**، أوراق المؤتمر الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، 6 و7 ماي 2012، ص: 12.

[2] بن بشير وسيلة، **ظاهرة الفساد الإداري والمالي في مجال الصفقات العمومية في القانون الجزائري**، رسالة ماجستير في القانون العام، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2013، ص: 176.

خلاصة:

يعتبر قطاع المحروقات العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، وذلك لأنه لازال بعد أكثر من خمسة عقود من الاستقلال هو المهيمن على النشاط الاقتصادي، حيث تمتلك الجزائر إمكانيات نفطية معتبرة.

إلا أن ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات وبقاء هذا الأخير خاضعا لتأثيرات العوامل الخارجية المختلفة، بين هشاشة هذا الاقتصاد لأنه بحدوث أي أزمة خارجية في القطاع أو في الاقتصاد العالمي عموما، سيكون لها انعكاسات مباشرة وسريعة على قطاع المحروقات في الجزائر وبالنتيجة على الاقتصاد الوطني. وكل هذا كان يحدث في ظل الفساد وبعد الجزائر عن حكم الإدارة الرشيدة لمواردها الطبيعية.

لهذا رأت الحكومة الجزائرية أنه لابد من السعي إلى تحقيق تغيير جذري لهيكل اقتصادها بحلول العام 2030، مع تحقيق حلم الأجيال المتعاقبة منذ الاستقلال في رؤية اقتصاد حقيقي متنوع تنافسي قادر على التصدير، حيث أن الجزائر تبنت نموذج تنموي جديد قائم على التنويع الاقتصادي وخلق بدائل تنموية حقيقية متمثلة في تنشيط القطاعات الراكدة كقطاع الفلاحة والسياحة والصناعة.

خاتمة

بالنظر إلى أهمية النفط المتزايدة و المكانة التي اكتسبها في سوق الطاقة العالمي، اكتسبت معه الدول العربية النفطية أهمية بدورها وذلك باعتبارها فاعلا أساسيا في إمدادات الطاقة العالمية و استفادت هذه الاقتصاديات من الريوع البترولية في تمويل برامج التنمية.

إلا أنه في غمرة ما حققه النفط من إنجازات، تناست هذه الدول حقيقة كلما كشفت اختفت معها جل المميزات الإيجابية له، ألا و هي **نضوب البترول و نهايته** وأصبح بذلك الانتقال من الاقتصاد الريعي نحو الاقتصاد الإنتاجي للدول العربية الريعية و تحديدا الجزائر إنذارا لم يعد مبكرا من المستقبل المجهول المنتظر، حيث تعتمد الجزائر اعتمادا شبه مطلق على الثروات النفطية في إثراء خزانها النقدي. وقد حاولنا من خلال دراستنا الإجابة على الإشكالية التي تدور حول درجة تأثير السياسة الطاقوية على مستقبل النمو الاقتصادي في الجزائر؟

إختبار الفرضيات:

- فيما يخص الفرضية الأولى و التي تنص على أن النفط يعتبر عاملا أساسيا في صياغة برامج التنمية في الجزائر، باعتبار اقتصاد الجزائر اقتصاد ريعي يعتمد على الإيرادات النفطية، فقد أثبتت لنا الدراسة التي قمنا بها صحة هذه الفرضية، . فأسعار النفط في الجزائر تحدد المبلغ المخصص لبرنامج التنمية، وبالتالي يتوقف تنفيذ البرامج عند انخفاض الأسعار، و هو الأمر الذي يحتم على الجزائر تغيير إستراتيجيتها التنموية.
- فيما يخص الفرضية الثانية و التي تنص على أن حركة أسعار النفط تساهم في تحديد وضعية الاقتصاد الجزائري و مؤشراته استقرارا أو اختلالا، فقد أثبتت لنا الدراسة التي قمنا بها صحة هذه الفرضية، فالنمو الاقتصادي في الجزائر يتأثر بشكل كبير بتغيرات أسعار النفط، لان النفط يساهم بشكل كبير في تكوين الناتج المحلي الخام.

نتائج الدراسة:

- تتمتع الجزائر بميزات جغرافية و مناخية ملائمة، كما تزخر بموارد طبيعية ناضبة و أخرى متجددة، ما ممكنها من الحياز على مؤهلات زراعية و صناعية توحي لأن تجعل هذا البلد معجزة عالم اليوم، ولكن الاستغلال الغير لائق لهذه الموارد جعلها تتصدر قائمة الدول الضعيفة اقتصاديا.
- الثراء النفطي هو ثراء ريعي ظاهري لا ينبئ بتطور اقتصادي أو تكنولوجي.
- تشكل العائدات النفطية شريان التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل انعدام مساهمة القطاع الصناعي في تمويل الاقتصاد الوطني.
- بينت الإمكانات الجزائرية و خاصة ما تعلق بمزايا الموقع الجغرافي و جودة البترول و احتياطات الغاز، أن الجزائر في موقع تنافسي جيد مقارنة مع الدول المصدرة الأخرى، و بالتالي فهي تملك هامشا مربحا من القوة التفاوضية.
- انتشار الفساد داخل المجتمع يؤدي إلى الإضرار بالاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي، و تدني مستوى الدخل و الصراع داخل النخبة الحاكمة و فساد الإدارة و تسلطها و تردي الأوضاع على كل الأوجه.

التوصيات:

- المحافظة على الموارد الطبيعية للأمة و استغلالها بالشكل الأمثل.
- مجابهة و تصحيح الأخطاء في كيفية استخدام الموارد.
- تفادي الأزمات الاقتصادية و المالية، وذلك من خلال بناء الخطط الإستراتيجية طويلة المدى للاقتصاد الجزائري و بالشكل الصحيح.
- دراسة وضع الموارد و ترشيد استخدامها من أجل المحافظة عليها من تأثيرات التوسع السكاني، غير المتحكم فيه للمحافظة على رفاهية الأجيال القادمة.
- تصحيح الآثار الخارجية المصاحبة للاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية بواسطة السياسات الاقتصادية الصحيحة، من أجل الرفاه الاقتصادي للمجتمع ككل.

- العمل على الانفتاح أكثر نحو الاستثمارات الأجنبية، من أجل الاستفادة من التطور التكنولوجي الحديث و الرقي بمختلف المنتجات المحلية إلى مستوى الجودة العالمية.

آفاق البحث:

نظرا لأهمية الطاقة في حد ذاتها على الصعيد الوطني و الدولي، و ارتباطها بمختلف القطاعات الاقتصادية و مجالات الحياة المختلفة، فإن موضوع الطاقة هو موضوع شاسع و يحتاج إلى دراسات و أبحاث من جميع النواحي و بالتالي يبقى موضوعا خصبا لكل دارس و باحث في هذا المجال، و يمكن ذكر أهم المواضيع القابلة للدراسة فيما يلي:

- سوق الطاقة و بدائل النفط.
- الغاز الطبيعي وقود المستقبل
- الطاقة و امكانية التكامل الاقتصادي العربي –الطاقة الجديدة و المتجددة و دورها في تحقيق التنمية المستدامة

قائمة المصادر

والمراجع

الكتب:

1. بسام الحجار، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2003.
2. جعفر عبد الرحمن صباغ، **الطاقة، مصادرها وتحويلها**، الطبعة الأولى، مركز النشر العلمي، جدة، 1990..
3. حمد بن محمد آل شيخ، **اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة**، ، الطبعة الأولى، العبيكان للنشر، الرياض السعودية، 2007.
4. حمدي عبد العظيم، **سياسة سعر الصرف وعلاقته بالموازنة العامة**، مكتبة النهضة المصرية، 1984.
5. رانيا محمود عبد العزيز عمارة، **مبادئ علم الاقتصاد**، الطبعة الأولى، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2014.
6. سمير عبد الرسول العبيدي، **مدخل في مدارس الفكر الاقتصادي، نظرة تحليلية للتطورات الاقتصادية المعاصرة من منظور الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الرأسمالي**، الطبعة الأولى، دار طلاس، 2009.
7. سمير فخري نعمة ،**العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات**، الطبعة العربية 2011، دار اليازوري، الأردن، 2011.
8. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
9. عبد المطلب النقرش، **الطاقة مفاهيمها أنواعها مصادرها**، مديرية التخطيط وزارة الطاقة والثروة المعدنية، الأردن، 2005.
10. فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق
11. كايد كريم الركيبات، **الفساد الإداري والمالي مفهومه وآثاره وطرق قياسه وجهود مكافحته**، دار الأيام، 2015.
12. لودوفيك مون، **الطاقة النفطية والطاقة النووية الحاضر والمستقبل**، الطبعة الأولى، دار المؤلف للنشر والتوزيع، 2014.

13. محمد إبراهيم عبد الرحيم، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار التعليم الجامعي، مصر الإسكندرية، 2015.

14. محمد رأفت إسماعيل رمضان، **علي جمعان الشكيل، الطاقة المتجددة**، الطبعة الأولى، دار الشروق، مصر، 1988

15. يوسف حسن يوسف، **الفساد الإداري والاقتصادي والكسب غير المشروع وطرق مكافحته**، الطبعة الأولى، دار التعليم الجامعي، مصر، 2014

الرسائل والأطروحات:

1. أمينة مخلفي، **أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات(دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية)**، شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2012.

2. بلقلة إبراهيم، **سياسيات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط (حالة الجزائر)**، شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، 2015.

3. بن حمودة فاطمة الزهراء، **أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر**، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.

4. بن قدور علي، **دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر(1970–2010)**، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم تسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013.

5. بو الشعور شريفة، **تقلبات أسعار النفط وخطر المرض الهولندي نموذج متجهات تصحيح الخطأ "دراسة قياسية حالة الجزائر "**، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، اقصاد المال والأعمال، جامعة باجي مختار، عنابة، 2017.

6. حكيمة حليمي، **اقتصاد مابعد النفط في الجزائر، دراسة لإمكانيات التحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الإنتاجي**، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار عنابة، 2014.

7. خيدر محمد كريم، **الصراع على موارد الطاقة في العالم (حالة النفط الإفريقي)**، شهادة دكتوراه في علوم السياسة والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2014.

8. دحماني أمال، **تطور أسعار النفط وانعكاساتها على النمو الاقتصادي في الجزائر في فترة 1990-2014**، دكتوراه في علوم مالية، جامعة مدية، 2017.

9. دوحة سلمى، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر**، دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015.

10. سعد الله داود، **الجزائر بين إشكاليات أسواق النفط والانتقال لاقتصاد الطاقة المتجددة**، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2016.

11. عبد القادر بلخضر، **أهمية النفط ضمن مصادر الطاقة وعلاقته بالتنمية المستدامة** (حالة الجزائر)، شهادة دكتوراه في التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013.

12. عية عبد الرحمن، **انعكاسات تقلبات أسعار النفط على قرارات السياسة الاقتصادية الجزائرية**، دكتوراه في التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر3، .2015.

13. ماضي محمد، **تذبذبات أسعار النفط وتأثيرها على اقتصاديات دول منظمة الأوبك**، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2016.

14. مهداوي عبد القادر، **الاستخدام السلمي للطاقة النووية من حق الشعوب في التنمية ومتطلبات الأمن الدولي**، شهادة دكتوراه في القانون العام، 2014.

15. إسماعيل زحوط، **استراتجيه ترقية استخدامات الموارد الطاقوية الناضبة ضمن ضوابط التنمية المستدامة (دراسة مقارنة بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية)**، رسالة ماجستير في الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف1، 2013.

16. بن بشير وسيلة، **ظاهرة الفساد الإداري والمالي في مجال الصفقات العمومية في القانون الجزائري**، رسالة ماجستير في القانون العام، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2013.

17. بن عوالي خالدية، **استخدام العوائد النفطية دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر والنرويج**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2016.

18. تكواشت عماد، **واقع وأفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر**، ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتنمية، جامعة الحاج لخضر بباتنة، 2012.

19. حاج قويدر عبد الهادي، **الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري (1986–2009)دراسة تحليلية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتنمية، جامعة وهران، 2012.

20. داود سعد الله، **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000–2010**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2013.

21. دخلي عبد الرحمان، **أثر تذبذبات أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية خلال الفترة (1986–2014)**، ماجستير في علوم التسيير، تخصص علوم مالية، جامعة يحي فارس، المدية 2015.

22. دخلي عبد الرحمن، **أثر تذبذبات أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر، (دراسة اقتصادية قياسية خلال فترة1980–2014)**، رسالة ماجيستير في علوم التسيير، جامعة يحي فارس مدية، 2015.

23. درقال يمينة، **دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2011.

24. ذبيحي عقيلة، **الطاقة في ظل التنمية المستدامة (دراسة حالة الطاقة المستدامة في الجزائر)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التحليل والاستشراف الاقتصادي، جامعة منتوري قسنطينة، 2009.

25. زيتوني هوارية، **أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات (الاقتصاد الجزائري نموذجا)**، شهادة ماجستير في العلوم التجارية تخصص الاقتصاد والتنمية، جامعة ابن خلدون تيارت، 2011.

26. ساجد سالم موسى مشاري، **الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي النفط في العراق (حالة دراسية)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة القادسية العراق، 2017.

27. سمير بن محاد، **استهلاك الطاقة في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية**، ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2009.

28. عبادة عبد الرؤوف، **محددات سعر نفط منظمة أوبك في ظل سوق النفط العالمي دراسة تحليلية وقياسية 1970، 2008**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، دون ذكر السنة.

29. عيسى مقليد، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**، ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008، ص: 44.

30. محمد العيد بو جمعة، **اثر تطور الإيرادات النفطية على ظاهرة الفساد المالي دراسة مقارنة**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، 2013.

31. محمد العيد بوجمعة، **أثر تطور الايرادات النفطية على ظاهرة الفساد المالي "دراسة مقارنة "**، ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، .2013.

32. محمد ياسر زيدان النحال ،**أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين للأوراق المالية** ، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، تخصص إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، 2016.

33. منال محمد تيسير سرور، **العوامل المؤثرة في سوق العملات الأجنبية دراسة تطبيقية على مؤشر الدولار الأمريكي**، رسالة ماجستير في الأسواق المالية، تخصص المصارف والتامين، جامعة دمشق، 2014.

34. موري سمية، **آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسة، تخصص إدارة دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، 2010.

35. نعيمة باديس، **اقتصاديات الطاقة كآلية لحماية البيئة في الجزائر دراسة حالة مؤسسة سوناطراك**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، 2013.

36. وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والإستراتيجية البديلة لقطاع المحروقات، دراسة حالة الجزائر**، ماجستير في الاقتصاد الدولي، جامعة بسكرة، 2013.

المقالات والمجلات:

1. بلمقدم مصطفى، الغاز الطبيعي في الجزائر، آفاق واعدة وتحديات، **مجلة التنظيم والعمل**، العدد 04، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.
2. جمال يحي بغدادي شعيب، **مطبوعة مستقبل الفحم في مصر كمصدر للطاقة**، مصر.
3. سفيان بوقطاية، عبد الوهاب بن زاير، مبارك بن زاير، أثر إنهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد6، جوان 2018.
4. شكيب خليل، **حصيلة انجازات قطاع الطاقة والمناجم 2000-2008**، وزارة الطاقة والمناجم، طبعة 2009
5. كنعان حمة غريب عبد الله، **مجلة جامعة التنمية البشرية، أثر الاقتصاد الريعي على النظام السياسي**، العدد 3، 2018.
6. مجلة دولة الكويت، معهد الدراسات المصرفية، يوليو2011، العدد 12.
7. ناجي بن حسين، حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد، **مجلة الاقتصاد والمجتمع**.
8. نبيل جعفر عبد الرضا، مجلة الادارة والاقتصاد، **الحوار المتمدن**، العدد 3631، 2012.

محاضرات:

1. بن محاد سمير، **مطبوعة محاضرات في مقياس اقتصاديات الطاقة**، تخصص اقتصاد دولي، 2017.
2. غسان إبراهيم، **الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سوريا**، محاضرات في الاقتصاد، جامعة دمشق سوريا، 2006.

المؤتمرات والندوات:

1. أحمد منير النجار، **الريعية والتنمية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، المؤتمر العلمي السابع حول التنمية المستدامة وسوق العمل، الجمعية الاقتصادية العمانية، سلطنة عمان، اليومي 9 و10 مارس 2014.

2. جبار سعاد وماحي سعاد، **مداخلة بعنوان: الطاقة في الجزائر موارد وإمكانات**، المؤتمر الأول سياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتامين الحاجات، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2015.

3. عزيزة بن سمينة، **تفشي ظاهرة الفساد الإداري بين التنظير والواقع العملي**، أوراق المؤتمر الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، 6 و7 ماي 2012.

مواقع الأنترنت:

1. http: //www.almanar.com/b/30340, 04/08/2018, 16: 27.
2. http: //ar..wikipedia, 04/08/2018, 18: 59.
3. https: //mawdoo3, 08/09/2018, 15: 39.
4. https: //www.mf gov.dz, 14/04/2019, 17: 05.